المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشر

العدد الرابع والثلاثون

النصف الثاني ديسمبر 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الثاني من شهر ديسمبر 2024

في هذا العدد:

- قادة الاستخبارات لدول الجوار يلتقون في طرابلس لمواجهة الإرهاب والتهريب
- مناورة عسكرية في سرت ومحادثات ليبية مع تركيا والجزائر للتدريب المشترك
- اتفاق جزائري ليبي لتسهيل حركة التجارة وتطورات بمعابري رأس جدير ووازن
- البرلمان يقرر استدعاء حكومة حماد للمساءلة والأخير يرفع الدعم عن الوقود
- خلال إحاطتها بمجلس الأمن: خوري تقدم خطة لتنشيط العملية السياسية
- توتر عسكري جنوب ليبيا بعد سيطرة قوات حفتر على معسكر لـ "الرئاسي"
- البنك الدولي: خسائر الاقتصاد الليبي خلال 10 سنوات بلغ 600 مليار دولار
- في آخر أيام العام.. مؤسسة النفط تعلن تجاوز الرقم المحدد للعام 2024
- في أول زيارة له لشرق ليبيا.. رئيس الاستخبارات المصرية يلتقي حفتر
- وفد حكومي من طرابلس يناقش في دمشق تعزيز العلاقات الثنائية

فهرس المحتويات

المقدمة ..... 6.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري ..... 7..

1. التشكيلات المسلحة **7**

الدبيبة يُبرز دور قائد تشكيل مسلح كمدير لإدارة الاستخبارات العسكرية 7

افتتاح نقاط أمنية جديدة في طرابلس والرئاسي يرقي 4 قيادات عسكرية 9

2. المواجهات الأمنية والعسكرية **10**

توتر عسكري جنوب ليبيا بعد سيطرة قوات حفتر على معسكر لـ"الرئاسي" 10

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود **11**

اتفاق جزائري ليبي لتسهيل حركة التجارة وتطورات بمعابري رأس جدير ووازن 11

معارك بين الجيش والدعم السريع حول قاعدة الزرق على الحدود مع ليبيا وتشاد 13

الهجرة الدولية: قرابة 788 ألف مهاجرًا في ليبيا أغلبهم مسجلين في الغرب 15

قادة الاستخبارات لدول الجوار يلتقون في طرابلس لمواجهة الإرهاب والتهريب 18

"غير حرة".. ليبيا في المركز السادس عربيا في مؤشر الحرية العالمي للعام 2024 20

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي **21**

مساعي روسية مستمرة لتحويل ليبيا موطئ قدم لها في المتوسط خلفاً لسوريا 21

اتفاق مرتقب بين حكومة الوحدة والولايات المتحدة لدعم القوات الجوية 25

محادثات عسكرية ليبية ـ إيطالية في طرابلس 26

في أول زيارة له لشرق ليبيا.. رئيس الاستخبارات المصرية يلتقي حفتر 26

5. التسليح والتدريبات العسكرية **27**

درون مقابل النفط.. خيوط جديدة بين الصين وحفتر 27

مناورة عسكرية في سرت ومحادثات ليبية مع تركيا والجزائر للتدريب المشترك 28

ليبيا تستعيد عضويتها الكاملة في المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية 29

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 33

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية **34**

بلقاسم حفتر وبرنت يبحثان التحضيرات للمنتدى الليبي - الأميركي 34

وزارة الصناعة توقع مذكرة تفاهم مع الغرفة الاقتصادية الليبية - الصينية 35

طرابلس تستضيف الاجتماع الأول للمشاورات الليبية - الألمانية 36

2. المؤسسة الوطنية للنفط **37**

في آخر أيام العام.. مؤسسة النفط تعلن تجاوز الرقم المحدد للعام 2024 37

انطلاق اجتماعات اللجنة التوجيهية بين مؤسسة النفط وسوناطراك الجزائرية 38

3. المصرف المركزي **39**

البنك الدولي: خسائر الاقتصاد الليبي خلال 10 سنوات بلغ 600 مليار دولار 39

الدبيبة: 40 مليار دينار حجم الإنفاق الموازي في ليبيا العام الجاري 40

المركزي يعمم على المصارف فتح منظومات بيع النقد الأجنبي 40

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 43

1. الاحتجاجات والمطالب **44**

بني وليد تنتفض ضد التدخل الأجنبي وحكومة الدبيبة 44

2. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية **45**

البرلمان يقرر استدعاء حكومة حماد للمساءلة والأخير يرفع الدعم عن الوقود 45

ليبيا: استمرار جهود احتواء تداعيات السيول في توكرة وأجدابيا 46

جنزور تحتفي بعودة أبنائها المهجرين 47

3. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **48**

خلال إحاطتها بمجلس الأمن: خوري تقدم خطة لتنشيط العملية السياسية 48

السعيطي يعتبر نفسه رئيسا لديوان المحاسبة وشكشك يتمسك بمنصبه 51

حوار ليبي في بوزنيقة: اتفاق على تشكيل حكومة جديدة وإجراء الانتخابات 53

انقسام بين أعضاء تأسيسية الدستور بشأن "المواد الخلافية" 55

اعتماد نتائج الانتخابات البلدية بشكل نهائي مع حجب نتائج بلديتين 57

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 61

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **62**

وفد حكومي من طرابلس يناقش في دمشق تعزيز العلاقات الثنائية 62

الباعور يلتقي مبعوث أوكراني وسفير قطر.. والحويج يؤكد على تصفير المشاكل 63

2. السياسات والقرارات **64**

اعتبرتها خطوة مهمة.. السفارة الأميركية تستأجر عقاراً في طرابلس 64

أفريكا إنتليجنس: توتر بين طرابلس وموسكو بعد اعتقال 3 روس 65

خامساً: مختارات 67

1. شخصية العدد **67**

عبد الحميد البكوش.. رئيس وزراء ليبيا في العهد الملكي 67

2. مقال العدد **68**

بوتين يبحث عن موطئ قدم بديل.. فاطمة ياسين 68

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2024، أبرزها: تقديم القائمة بأعمال المبعوث الأممي إحاطتها أمام مجلس الأمن، وخلالها أعلنت عن نيتها إنشاء لجنة استشارية محددة الزمن للتعامل مع القضايا الشائكة وتقديم خطة لعقد الانتخابات. كما اقترحت خوري خطة لإعادة تنشيط العملية السياسية من أجل تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، والتغلب على الجمود السياسي وتجاوز الوضع القائم وعقد الانتخابات وتجديد شرعية المؤسسات. وأوضحت خوري أن الخطة تقوم على أهداف ومبادئ منها: الوحدة والاستقرار على أرض الواقع، والحفاظ على الملكية الليبية من خلال الاستناد إلى الكيان الحالي، والتعامل مع الإنفاق في المؤسسات، مؤكدة أن نجاح العملية السياسية بتسيير الأمم المتحدة يعتمد على الإرادة السياسية، وامتناع الأطراف الليبية عن الإجراءات التي تفرق ولا توحد.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

الدبيبة يُبرز دور قائد تشكيل مسلح كمدير لإدارة الاستخبارات العسكرية

تباينت آراء سياسيين ومحللين ليبيين بشأن الحضور غير المسبوق للواء "محمود حمزة" مدير إدارة الاستخبارات العسكرية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، خلال اجتماع عسكري استخباراتي لدول الجوار الليبي في العاصمة طرابلس، بمشاركة مديري الاستخبارات في كل من الجزائر وتونس والسودان وتشاد والنيجر، وسط غياب مصر.

وطرح فريق من المحللين تساؤلات حول دور حمزة بموقعه الاستخباراتي، بالنظر إلى ترؤسه اللواء 444 قتال، وهو تشكيل مسلح بطرابلس، واضطلاعه بملفات عسكرية وأمنية حساسة، مثل أمن الحدود مع الجوار، في ظل الانقسام العسكري بليبيا. بينما رأى فريق آخر أن إخراج الاجتماع على هذا النحو أمر منطقي في ظل سيطرة التشكيلات على مساحات واسعة من غرب البلاد. وخلال الاجتماع الأمني، طرح حمزة ما عدّه "تحدياً رباعياً" تواجهه بلاده، يتمثل في الإرهاب وتهريب المخدرات والأسلحة، والهجرة غير الشرعية، لافتاً إلى الحاجة لتنسيق الجهود مع دول الجوار.

لكنَّ محللين، ومن بينهم أستاذ العلوم السياسية بجامعة درنة يوسف الفارسي، انتقد هذا الطرح، بل ورأى أن حمزة غير مؤهل لهذا المنصب الذي يحتاج إلى خبرات متراكمة وفق الأعراف العسكرية في العالم، وحتى في جيوش دول الجوار"، محذراً من "خطورة إسناد ملف أمني حساس إلى قائد مسلح".

وبحسب مراقبين، لا يتمتع حمزة بخلفية عسكرية أكاديمية، لكن ظهوره الأول كان من بين مقاتلين ضد نظام الرئيس السابق معمر القذافي عام 2011، ليؤسس بعدها كتيبة منفصلة، تحمل اسم "20 - 20" في معيتيقة بقيادته في عام 2020، بعد انفصاله عن تشكيل "قوة الردع"، ليذيع صيته بعد حرب العاصمة طرابلس بتأسيس ما يعرف بـ "اللواء 444".

وإلى جانب رئاسته للاستخبارات العسكرية في غرب ليبيا منذ مارس الماضي، لا يزال حمزة على قمة هرم اللواء 444، الذي ينتشر معظم قواته جنوب العاصمة، وتقوم بتأمين أجزاء واسعة من الطريق الرابط بين العاصمة وجنوب البلاد.

من جهته، يعتقد الباحث السياسي محمد بويصير، أن انعقاد هذا الاجتماع التنسيقي الأمني في طرابلس، وتصدر حمزة للواجهة انعكاس لوزنه الذي اكتسبه، سواء محلياً أو لدى الجانبين التركي والأميركي، وبحسب تقدير بويصير، فإن حمزة هو " قائد أكبر قوة عسكرية مسلحة بغرب ليبيا".

وسبق أن شارك حمزة، بصفته مدير الاستخبارات العسكرية، في مؤتمر أمني لمديري الاستخبارات للدول الأفريقية وأميركا بتنزانيا في مايو الماضي. كما كان لافتاً لقاء المسؤول العسكري الليبي مع وفد من وزارة الدفاع الأميركية، الذي زار معسكر اللّواء 444 قِتال، للتنسيق في مجال التدريب ورفع المستوى القتالي لأفراده في فبراير الماضي، كما كان ضمن وفد عسكري ليبي حضر مناورات مشتركة استضافتها تركيا في يونيو الماضي.

وبينما يعرف حمزة بأنه أحد المقربين من الدبيبة، فإن إدارة إسناد ملف أمن الحدود إليه يبدو منطقياً لدى بعض المتابعين للشأن الليبي، عادّين أنه " آمر اللواء الأقوى عدة وعتاداً والأكثر

تنظيماً، والأقرب للانضباط المطلوب للمؤسسة العسكرية "، وهي الرؤية التي يؤيدها أيضاً المحلل السياسي الليبي السنوسي إسماعيل. ويشير السنوسي لاعتماد الدبيبة على (اللواء 444) في فرض السيطرة على مناطق شاسعة، تمثل خواصر رخوة في المنطقة الغربية، الواقعة تحت سيطرة حكومة طرابلس. ووفق رؤية السنوسي، فإن حمزة يحظى بقبول واسع وقوة شخصية، إلى جانب خبرة اكتسبها في العمل الأمني والعسكري، والقيادة والسيطرة والانضباط، والالتزام بتعليمات وأوامر رئاسة الأركان ووزارة الدفاع.

افتتاح نقاط أمنية جديدة في طرابلس والرئاسي يرقي 4 قيادات عسكرية

أعلنت مديرية أمن طرابلس، في 22 ديسمبر 2024، افتتاح عدة نقاط أمنية جديدة بالعاصمة، بهدف توسيع نطاق انتشار التمركزات الأمنية. وشملت النقاط المستحدثة: نقطة مرور الهاني، ونقطة قوة المهام الخاصة طريق الشط، ونقطة النجدة غوط الشعال، ونقطة نجدة ومرور جنوب طرابلس طريق السوانى.

وقالت المديرية إن هذه النقاط ستساهم في تحقيق السيطرة الأمنية الكاملة على الطريق من خلال فحص الحركة المرورية، وتنفيذ الحملات الأمنية التي تقوم بها قوة المهام الخاصة وشرطة النجدة بالمديرية، حيث جرى إسناد مهام هذه النقاط لعدد من ضباط المديرية الأكفاء.

وفي سياق آخر، يوم 29 ديسمبر، أصدر المجلس الرئاسي القائد الأعلى لقوات الغرب الليبي، قرارا منح بموجبه ترقية استثنائية لأربع قيادات عسكرية إلى الرتبة التي تلي رتبتهم الحالية، داعيا الجهات المختصة إلى وضع القرار رقم (73) لسنة 2024 موضع التنفيذ.

ونصت المادة الأولى من القرار على أن يرقى العميد جبريل مفتاح محمد الشتيوي والعقيد عبد السلام سالم عبد الرحمن الزوبي والعقيد محمد عصام سالم عبد القادر والنقيب أحمد علي علي السبتي، إلى الرتبة التي تلي رتبتهم الحالية استثنائيا.

وهذه ثاني ترقية استثنائية يتحصل عليها العقيد عبد السلام الزوبي من المجلس الرئاسي بعد الترقية الأولى في يوليو الماضي، والتي أعقبها تكليفه بمنصب وكيل وزارة الدفاع للمناطق والشؤون العسكرية من قبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

توتر عسكري جنوب ليبيا بعد سيطرة قوات حفتر على معسكر لـ "الرئاسي"

سادت في جنوب ليبيا حالة من التوتر العسكري، إثر انتشار تقارير تحدثت عن سيطرة قوات الشرق الليبي بقيادة المشير "خليفة حفتر"، على معسكر تابع للمجلس الرئاسي. وكانت مناوشات عسكرية قد جرت في مناطق بالجنوب بين قوات تابعة لقوات الشرق وأخرى تابعة للمجلس الرئاسي. غير أن الطرفين التزما الصمت حيال تقارير تحدثت عن سيطرة قوات الشرق على معسكر " تيندي" بمنطقة سبها العسكرية التابعة للمجلس الرئاسي في مدينة أوباري (جنوب غرب)، واتهم مصدر بقوات حفتر " المجموعة المسلحة الموجودة في المعسكر بعدم الالتزام باتفاق سابق، بشأن المشاركة في حفظ الأمن في أوباري"، وقال إنها " كانت تخطط لزعزعة أمن الجنوب، رغم تحذيرها مراراً".

وتحدثت وسائل إعلام محلية عن اقتحام قوات تابعة لرئاسة أركان القوات البرية، التي يترأسها صدام حفتر، للمعسكر، فيما وصف بأنه " خرق واضح للهدنة ". وتجاهل صدام هذه التطورات، لكنه أشاد خلال اجتماعه، في 30 ديسمبر في بنغازي، بمجلس شيوخ قبيلة المزاوغة، بدورها

في دعم الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية، مُشيداً بمواقفها المشرفة وإسهاماتها في تعزيز الوحدة.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

اتفاق جزائري ليبي لتسهيل حركة التجارة وتطورات بمعابري رأس جدير ووازن

اتفقت الجمارك الجزائرية مع نظيرتها الليبية على خطة تعاون مشتركة بشأن تسهيل حركة البضائع والأفراد على مستوى المعابر البرية والتجارية، ومحاربة الغش والتهريب بين البلدين الجارين، اللذين يجمع بينهما شريط حدودي بطول 900 كيلومتر.

وقال المدير العام للجمارك الجزائرية اللواء عبد الحفيظ بخوش، في تصريح للصحافة عقب التوقيع برفقة نظيره الليبي اللواء موسى علي محمد، على اتفاق عقب اجتماع اللجنة الجمركية المشتركة الجزائرية-الليبية، في 23 ديسمبر 2024، إنه تمت مناقشة كل ما يتعلق بحركة البضائع على مستوى الحدود بين البلدين، والعمل على وضع تدابير مساعدة لضمان انسيابية الحركة، وكذا مكافحة الغش والتهريب وكل الممارسات غير المشروعة". وخلال الاجتماع الذي عقد في الجزائر، تم الاتفاق على إعادة تفعيل وتطبيق اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة، المبرمة بين البلدين سنة 1989.

وكانت الجزائر وليبيا قد قررتا، في ديسمبر 2023، إعادة فتح المعبر الحدودي البري، الذي يربط مدينة الدبداب الجزائرية بغدامس الليبية، لعبور السلع والبضائع والحركة التجارية، ولعبور وتنقل المواطنين من البلدين.

وقررت الجزائر إغلاق حدودها البرية مع ليبيا منذ مايو 2014، بسبب التوترات الأمنية القائمة في ليبيا، وعدم استقرار الحكومات من الجانب الليبي، ثم خلال فترة كورونا، وسمحت في فترات متقطعة بدخول رعايا جزائريين أو ليبيين للعلاج، ودخول سلع وبضائع جزائرية موجهة

إلى ليبيا، وشحنات مساعدات، قبل الاتفاق نهاية العام الماضي على إعادة فتح الحدود بين البلدين.

ومنذ فتح المعبر البري الدبداب غدامس بين الجزائر وليبيا، تطورت حركة التجارة والسلع الجزائرية المتدفقة إلى الأسواق الليبية، والتي بات نقلها مباشرا بدلا من المرور عبر تونس كما كان الشأن قبل إعادة فتح المعبر الجزائري الليبي، كما شجع ذلك على إقامة معرض للإنتاج الجزائري الموجه للسوق الليبية، إذ تتطلع الجزائر وليبيا إلى رفع حجم التبادلات التجارية بين البلدين لتصل إلى حدود ثلاث مليارات دولار في السنوات المقبلة، خاصة مع وجود توجه كبير لدى الجانب الجزائري لزيادة صادرات البلاد خارج قطاع المحروقات.

وعلى المعابر الحدودية الليبية مع تونس، أعلنت إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية، في 20 ديسمبر، إحباط تهريب كميات من السلع والوقود بحوزة مسافرين بمعبر رأس جدير الحدودي مع تونس. وأوضحت الإدارة أن الدوريات المكلفة بتأمين منفذ رأس اجدير البري تمكنت من ضبط كميات مواد ممنوعة، بما في ذلك خزانات الوقود غير القانونية والسلع الأخرى داخل مركبات المسافرين.

وفي 30 ديسمبر، أعلنت مديرية أمن منفذ رأس جدير البري انتظام حركة العبور بالاتجاهين عبر المعبر الواقع على الحدود الليبية-التونسية . وأشارت المديرية في بيان مقتضب إلى أن الحركة تسير بشكل عادي في معبر رأس اجدير، قائلة " لا ساعات انتظار والحالة الأمنية جيدة ". ولم تشهد حركة المرور عبر المنفذ أعطالا منذ 20 ديسمبر الجاري، حين وقع عطل فني في منظومة الجوازات أدى إلى توقف حركة المرور عن العمل قبل أن تعود للخدمة مجددا.

وفي نفس السياق، أعلنت السلطات التونسية أن نسبة إنجاز الأعمال الخاصة بتطوير معبر ذهيبة-وازن الحدودي مع ليبيا بلغت 80% من ناحية ولاية تطاوين التونسية، بعدما تعطلت الأعمال لسنوات. جاء ذلك في تصريحات لوزير النقل التونسي رشيد عامري الذي زار المعبر، مؤكدا ضرورة استكمال أشغال تهيئة المعبر المعطلة منذ فترة طويلة في أقرب الآجال، لتوفير

ظروف أفضل للعاملين بالمعبر والمسافرين خاصة أمام ارتفاع نسق الحركة التجارية. وانطلقت أعمال تطوير المعبر من الجانب التونسي في أبريل 2016، وكان من المنتظر أن تنتهي في غضون سنتين ليصبح المعبر نموذجيا، إلا أنها تعطلت أكثر من مرة مما تسبب في معاناة للمسافرين الذين طالبوا مرارا بإنجاز الأعمال وإنهائها في أقرب الآجال.

ولدى ليبيا وتونس معبران حدوديان، هما رأس جدير ويقع في مدينة بن قردان جنوبي شرق تونس، والثاني معبر وازن الذي يصل إلى مدينة ذهيبة بمحافظة تطاوين التونسية.

وتسبب غلق معبر رأس جدير في ضغوط كبيرة على منفذ ذهيبة وازن من حيث تزايد معدل تدفق المسافرين والتجار، مما أثر سلبًا على حركة الأفراد والسلع بين ليبيا وتونس، إذ تمر يوميا مئات الشاحنات من الجانبين. لكن ما يرهق الخزينة الليبية، حجم كميات المحروقات المهربة عبر الحدود التونسية، والتي قدرتها دراسة للبنك الدولي بنحو 495 مليون لتر، بما يمثل أكثر من 17% من استهلاك المحروقات في البلاد.

معارك بين الجيش والدعم السريع حول قاعدة الزرق على الحدود مع ليبيا وتشاد

أكد بيان عسكري، في 22 ديسمبر 2024، أن الجيش في السودان والقوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح، تمكنت من السيطرة على قاعدة الزرق بولاية شمال دارفور غربيّ البلاد، أكبر معقل لقوات الدعم السريع في المنطقة، لكن الأخيرة أكدت استعادتها للقاعدة مرة أخرى.

وتُعدّ قاعدة الزرق العسكرية الواقعة على بعد 87 كيلومتراً من مدينة الفاشر، مركز ولاية شمال دارفور، من أهم معاقل قوات الدعم السريع التي تأسست في عام 2017، ويبلغ طولها 250 كيلومتراً، وتقع على مثلث حدودي بين السودان وتشاد وليبيا، وتتهم قبيلة الزغاوة، الدعم السريع بتهجير أكثر من 140 ألفاً من سكان المنطقة الأصليين، وتوطين مجموعات عربية مكانهم، كذلك يتهم الجيش السوداني، قوات الدعم السريع باستغلال القاعدة لتكون معبراً

لجلب مرتزقة من غرب أفريقيا للمشاركة في الحرب الحالية، وكذلك باستخدامها في تهريب السلاح والوقود لداخل البلاد.

وفي هذا السياق، أكد مشروع "إناكت" وهو مؤشر ممول من الاتحاد الأوروبي معني بمتابعة الجريمة المنظمة، في تقرير له نشِر في 17 ديسمبر، أن إنعاش اقتصاد الحرب في السودان يتم عبر نشاط الأسواق غير المشروعة مع ليبيا وتشاد، كاشفًا عن تهريب 500 ألف برميل من البنزين والديزل أسبوعيًا عبر مسار مدينة الكفرة إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع.

وقد أجرت القائمة بأعمال المبعوث الأممي لدى ليبيا "ستيفاني خوري"، في 19 ديسمبر، على رأس وفد، ضم منسق الشؤون الإنسانية المقيم إينيس تشوما ووكالات الأمم المتحدة العاملة في ليبيا، محادثات مع المسؤولين المحليين في بلدية الكفرة جنوب شرق البلاد، تناولت تقييم الاستجابة الإنسانية الجارية للاجئين السودانيين.

كما أشارت الأمم المتحدة إن الأزمة السودانية تسببت في نزوح أكثر من 3 ملايين شخص في البلدان المجاورة، منهم 210 آلاف لاجئ في ليبيا. وقال تقرير مفوضية اللاجئين إنه ومنذ بداية العام، تضاعف عدد اللاجئين السودانيين الباحثين عن الأمان في ليبيا، حيث يصل حوالي 400 شخص يوميًا إلى البلاد. وأضاف التقرير أن اللاجئين في ليبيا وخاصة في الكفرة يواجهون ظروفًا صعبة بشكل خاص، فشهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعًا في الكفرة بنسبة 19% من المتوسط الوطني بسبب تعطل سلاسل التوريد وزيادة الطلب ونقص الوقود.

وقال رئيس غرفة الطوارئ ببلدية الكفرة إسماعيل العيضة، إن المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة، لم تف بتعهداتها ولم تقدم حتى 10% من احتياجات البلدية لمساعدة اللاجئين السودانيين. وأن الخدمات المقدمة من المنظمات الدولية لم تصل إلى مستوى موجة النزوح التي تعاني منها الكفرة.

الهجرة الدولية: قرابة 788 ألف مهاجرًا في ليبيا أغلبهم مسجلين في الغرب

قالت منظمة الهجرة الدولية، أن أعداد المهاجرين المسجلين لديها في ليبيا بلغ قرابة 788 ألف مهاجر على الأقل من جنسيات مختلفة. وأضافت المنظمة وفقًا لآخر إحصائية رصدتها مصفوفة تتبع النازحين منذ بداية العام وحتى أكتوبر 2024، أن 78% من المهاجرين رجال إلى جانب 11% نساء والأطفال نسبة 11%، بينهم 4% غير مصحوبين بذويهم. كما سجلت المنظمة 54% من المهاجرين يقيمون في المنطقة الغربية، و 34% منهم في المنطقة الشرقية، إلى جانب 12% منهم في المنطقة الجنوبية. ووفقًا للمصفوفة، ينحدر غالبية المهاجرين المتواجدين في ليبيا من خمس جنسيات رئيسية، السودان بنسبة 26% من إجمالي المهاجرين، يليها النيجر بنسبة 24% من إجمالي المهاجرين، ثم مصر بنسبة 21% من إجمالي المهاجرين، ثم تشاد ونيجيريا بنسبة 10% و4% على التوالي.

- **جدول 1: نسب توزيع المهاجرين على المناطق الليبية**

المنطقة	الغرب	الشرق	الجنوب
النسبة	%54	%34	%12

المصدر: بيانات منظمة الهجرة الدولية

- **جدول 2: نسب جنسية المهاجرين في ليبيا**

الدولة	السودان	النيجر	مصر	تشاد	النيجر
النسبة	%26	%24	%21	%10	%4

المصدر: بيانات منظمة الهجرة الدولية

وأوضحت بيانات المصفوفة، أن 49% من المهاجرين في ليبيا يعملون في قطاع البناء، و10% يعملون في قطاع التصنيع والمصانع، و9% من العمالة المحلية والنظافة، و8% يعملون في قطاع الزراعة، فيما يعمل 6% فقط في قطاع البيع ومتاجر التجزئة.

إلا أن البيانات أشارت إلى ارتفاع نسب البطالة بين المهاجرين في ليبيا لتصل إلى 21% تقريبا. وتبلغ نسبة البطالة بين المهاجرين من الرجال 19%، وترتفع إلى 51% بين المهاجرين من النساء.

كما رصدت البيانات تكلفة الرحلة للوصول إلى ليبيا، وهي ثلاثة آلاف و400 دولار يدفعها المهاجر القادم من دول آسيا، و1203 دولارات يدفعها المهاجر من دول الشرق الأوسط للوصول إلى ليبيا. في حين يدفع المهاجر من دول شمال أفريقيا نحو 802 دولار للوصول إلى ليبيا، و575 دولارا للمهاجر من دول منطقة جنوب الصحراء في أفريقيا.

وفي سياق ملف الهجرة الغير شرعية، أعلنت وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، في 3 ديسمبر، نقل 60 مهاجرًا مصريًا من صبراتة إلى مركز إيواء تابع لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في مدينة طرابلس، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيالهم. وجرى ضبط هؤلاء المهاجرين داخل وكر تستغله عصابات تهريب البشر بمنطقة النهضة في مدينة صبراتة عقب جريمة قتل.

وفي 8 ديسمبر، أعلن جهاز دعم الاستقرار، ضبط 40 مهاجراً باكستانياً غير نظامي داخل أحد المخازن بمنطقة تاجوراء، حيث كانوا يعتزمون الهجرة إلى أوروبا، موضحا أنهم قدموا إلى ليبيا عبر تشكيل عصابي دولي، مقابل 20 ألف دولار من كل مهاجر. وأوضح البيان أن المهاجرين وصلوا ليبيا عبر مطار بنينا الدولي، ثم جرى نقلهم إلى تاجوراء استعداداً لإرسالهم إلى دول أوروبا عبر قوارب في البحر المتوسط. ونوه الجهاز إلى استمرار البحث عن أفراد التشكيل العصابي من الجنسية الليبية، مشددا على محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وفي 19 ديسمبر، أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، ترحيل مهاجرين مصريين غير نظاميين عن طريق البر عبر منفذ امساعد البري. وأشار بيان صادر عن الجهاز إلى إتمام إجراءات الإبعاد عن الأراضي الليبية لمخالفتهم القوانين المعمول بها لدى الدولة الليبية. ولم يوضح

جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية أعداد المهاجرين الذين جرى إبعادهم، علما بأنه سبق أن أعلن ترحيل مهاجرين مصريين غير نظاميين عبر منفذ امساعد في نوفمبر الماضي.

وفي 22 ديسمبر، تمكنت الدوريات الصحراوية التابعة لقاطع القريات الحدودي، من إنقاذ 20 مهاجرًا غير شرعي من جنسيات أفريقية مختلفة، كانوا عالقين في منطقة الحماده الحمراء، بحسب ما أعلنته وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية. كما أكدت وزارة الداخلية التحفظ على هؤلاء المهاجرين بمقر القاطع الحدودي إلى حين إحالتهم إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

وفي 29 ديسمبر، ضبطت قوة المديريات بالمنطقة الغربية وكرا لتجمع المهاجرين غير الشرعيين في زوارة. وقالت القوة في بيان إن المهاجرين ينتمون إلى جنسيات أفريقية، وإنه جرى تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية والطبية لهم. وكانت وزارة الشؤون الخارجية الهندية، قالت إنها تعمل على مساعدة 16 عاملاً هنديًا عالقين في ليبيا، موضحة أنهم دخلوا البلاد دون وثائق رسمية، مؤكدةً أن السفارة الهندية في ليبيا تعمل جاهدة للتنسيق مع السلطات المحلية لتسريع إجراءات استخراج تصاريح الخروج للعمال. وفي ذات سياق الملف، اعتقلت الشرطة الإيطالية في مدينة صقلية، بنغالي الجنسية يشتبه في تورطه بشبكة إجرامية تنشط في تهريب المهاجرين بين ليبيا وبنغلاديش وإيطاليا، كما أنه متهم أيضًا بخطف وتعذيب واستغلال المهاجرين في ليبيا، كما نقلت شبكة "مهاجر نيوز"، في 24 ديسمبر الماضي.

وفي سياق آخر، وافق مجلس الوزراء الإيطالي، في جلسته الأخيرة قبل عطلة نهاية العام، على مشروع قانون يصدق على اتفاقية تاريخية مع ليبيا تسمح بنقل السجناء بين البلدين. وتهدف الاتفاقية، التي تم توقيعها في باليرمو في 29 سبتمبر 2023، إلى تسهيل إعادة إدماج المحكوم عليهم في مجتمعاتهم الأصلية، من خلال السماح لهم بقضاء ما تبقى من مدة عقوبتهم في بلدانهم. وتأتي هذه الخطوة بمبادرة من وزير الخارجية الإيطالي "أنطونيو

تاجاني"، وتسمح بنقل المواطنين المحتجزين والمدانين بشكل نهائي في أي من البلدين إلى بلدهم الأصلي، لقضاء الجزء المتبقي من العقوبة.

ووفقًا لبيان صادر عن قصر كيجي، فإن الاتفاقية تتضمن شروطًا محددة يجب توافرها لعملية النقل، منها:

- أن يكون الحكم نهائيًا، وأن يكون الجزء المتبقي من العقوبة سنة واحدة على الأقل، باستثناء حالات استثنائية.
- أن يكون الفعل الذي أدى إلى الإدانة جريمة أيضا بموجب قانون الدولة التي سينقل إليها السجين.
- ضرورة موافقة كل من الدولتين على عملية النقل، وموافقة السجين المعني بشكل كامل ومستنير.

وكان رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، قد سعى خلال زيارته الأخيرة لروما إلى فتح ملف 5 سجناء ليبيين مع وزير العدل الإيطالي، كارلو نوريدو، بعد 9 سنوات من الجمود في القضية، حيث حُكم عليهم بالسجن 30 عاما في عام 2015، بتهم تتعلق بالإتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة.

قادة الاستخبارات لدول الجوار يلتقون في طرابلس لمواجهة الإرهاب والتهريب

قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، بصفته وزير الدفاع، إن ليبيا لن تكون ساحة لتصفية الصراعات الإقليمية ولن يسمح باستخدامها كورقة ضغط في الصراعات الإقليمية والدولية. واعتبر الدبيبة خلال كلمته في فعاليات المؤتمر الأول لقادة الاستخبارات العسكرية لدول جوار ليبيا، المنعقد في طرابلس، في 21 ديسمبر 2024، بحضور عدد من القيادات العسكرية ووفود رسمية من دول تونس، والجزائر،

والسودان، وتشاد، والنيجر، أن انعقاد هذا المؤتمر في هذا التوقيت يعكس حجم التحديات التي تواجه المنطقة.

كما أشار الدبيبة إلى أن ليبيا تواجه تحديات أمنية وتسعى لتحقيق الاستقرار، ويجب على دول الجوار التنسيق الإقليمي لمواجهة الإرهاب والتهريب. وأضاف الدبيبة أن دول الجوار تشهد تغيرات وتحولات تفرض التكيف معها لتعزيز التعاون الإقليمي، مؤكدا على عدم التساهل مع من يحاول زعزعة أمن واستقرار المنطقة.

من جهته دعا رئيس الأركان العامة "غرب" الفريق أول "محمد الحداد" الدول، إلى التعاون الفعال بين الأجهزة الاستخباراتية وبناء قنوات اتصال لمواجهة التحديات. ولفت الحداد خلال كلمته، إلى أن التحديات الأمنية التي تواجههم مع دول الجوار من إرهاب وغيرها تهدد أمن المنطقة. من جانبه قال مدير إدارة الاستخبارات العسكرية " غرب " اللواء محمود حمزة، إن دول الجوار وليبيا يواجهون تحديا رباعيا، وهو الإرهاب وتهريب المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية.

وذكر حمزة خلال كلمته، أن المنطقة بحاجة إلى تنسيق الجهود مع دول الجوار بعد أن بدأ الإرهاب يضرب في كل أنحاء المنطقة. من جهته أكد رئيس الوفد الاستخباراتي التونسي " الحبيب الضيف"، أن مخرجات المؤتمر ستكون بمثابة خارطة طريق واقعية لتعزيز القدرة الاستخباراتية لمواجهة المتغيرات في المنطقة، مشيرا إلى أن تحديات اليوم تتطلب من دول الجوار مزيدا من التنسيق.

كما أكد رئيس الوفد الاستخباراتي التشادي "إبراهيم آدم"، على أن التحديات التي تواجهها دول المنطقة تتطلب استجابة سريعة وفعالة، آملا في أن يكون هذا المؤتمر بداية لتعاون مثمر بين دول الجوار. وأضاف الوفد النيجري أن هذا المؤتمر سيكون فرصة لتبادل المعلومات وطرح الحلول للتحديات المشتركة. فيما عبر الوفد السوداني الاستخباراتي عن شكر بلاده لليبيا لاستقبال اللاجئين السودانيين، وإيوائهم ومعاملتهم أسوة بالمواطنين الليبيين.

واعتبر رئيس وفد الاستخبارات الجزائري محرز جريبي، أن تردي الوضع الأمني في المنطقة ناتج عن تفشي الجرائم العابرة للحدود وأبدى جريبي استعداد بلاده للتنسيق مع دول الجوار لإنجاح كل المؤتمرات، لمواجهة جميع التحديات في المنطقة، وللمساهمة في حل جميع النزاعات.

كما لفت جريبي إلى أن هذا المؤتمر يهدف إلى فتح قنوات اتصال بين دول الجوار لمواجهة التحديات المشتركة عبر الحدود، وسيساهم في اتخاذ قرارات صحيحة لتحقيق الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

"غير حرة ".. ليبيا في المركز السادس عربيا في مؤشر الحرية العالمي للعام 2024

احتلت ليبيا المركز السادس عربيا في مؤشر الحرية في العالم لعام 2024، متقدمة بمرتبة عن العام الماضي. ووفقا للتقرير تحصلت ليبيا على نقطة واحدة من أصل 40 في الحقوق السياسية، كما تحصلت على 8 نقاط من أصل 60 في مجال الحريات المدنية. وأرجع التقرير تلك التحليلات إلى ما عانته ليبيا من انقسامات داخلية وصراعات أهلية متقطعة، إلى جانب فشل الجهود الدولية في جمع الإدارات المتنافسة في حكومة واحدة مما منع إجراء الانتخابات. ووفق التقرير، أسهم انتشار الأسلحة و"المليشيات " وتدخل القوى الإقليمية، في الافتقار المستمر إلى الأمن المادي، إلى جانب العنف الذي أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الناس، وتدهور ظروف حقوق الإنسان عامة. وتحصلت كل من الصومال وقطاع غزة والسعودية والسودان على 8 نقاط من أصل 100، في حين احتلت سوريا المركز الأول بواقع نقطة واحدة من أصل 100.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

مساعي روسية مستمرة لتحويل ليبيا موطئ قدم لها في المتوسط خلفاً لسوريا

منذ سقوط نظام بشار الأسد المتحالف مع موسكو في الثامن من ديسمبر 2024، لا يتوقف سيل الأنباء غير المؤكدة رسمياً، حول مواصلة روسيا نقل معداتها العسكرية وحتى نظم كاملة للدفاع الجوي، من سوريا إلى ليبيا، وسط بحثها عن موطئ قدم بديل في المتوسط يضمن استمرار الدعم اللوجستي لعمليات " الفيلق الأفريقي "، تحسباً لعزوف السلطات السورية الجديدة عن السماح ببقاء القوات الروسية في قاعدتي حميميم الجوية وطرطوس البحرية في الساحل السوري، وخشية من تعرضهما لأي هجمات.

وما يعزز فرضية قلق روسيا على قاعدتيها في الساحل السوري، توجيه جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي، في 28 ديسمبر الماضي، اتهاماً إلى الاستخبارات الأميركية والبريطانية بالتخطيط لشن هجمات على القواعد الروسية في سورية، لما قال إنه "دوافع ضمان هيمنتهما في المنطقة والإبقاء على الفوضى في الشرق الأوسط" وحثّ روسيا على إجلاء عسكرييها، واصفاً الوجود العسكري الروسي في الساحل السوري بأنه عامل مهم للاستقرار الإقليمي.

وقال بيان صادر عن الجهاز إن "واشنطن ولندن تعتقدان أنهما ستتمكّنان في مثل هذه الظروف من تحقيق هدفهما الجيوسياسي بسرعة، وهو ضمان هيمنتهما طويلة المدى على المنطقة، على أساس المفهوم البغيض المتمثل في النظام القائم على القواعد".

في غضون ذلك، ثمّة شكوكاً في أن تصبح ليبيا وجهة مستقرة للقواعد العسكرية والقوات الروسية على المدى الطويل وحتى المتوسط، في ظل انعدام استقرار الأوضاع السياسية في

هذا البلد الذي تمزقه انقسامات سياسية، ويعيش حالة من ازدواجية السلطة بين مناطق سيطرة قوات الشرق الليبي وحكومة الوحدة الوطنية.

وفي هذه الأثناء، تواصل روسيا سحب قواتها من سورية منذ سقوط الأسد، إذ سحبت حتى الآن حوالي 40% من قدراتها العسكرية في سورية، باتجاه روسيا وليبيا.

وقال مصدر، بأن طائرات روسية من طراز "أنتونوف أن – 22" (البجعة العملاقة)، و"L76 – يوشن" و"L50 – يوشن" و "L22 – يوشن" تشحن يومياً معدات عسكرية من قاعدة حميميم الجوية في منطقة جبلة بريف محافظة اللاذقية شمال غرب سورية، إلى روسيا، وقاعدة " بينيا " في بنغازي الليبية الواقعة ضمن مناطق سيطرة حفتر. ولفت المصدر إلى أن السفن الروسية تُشارك أيضاً يومياً في نقل المعدات العسكرية من قاعدة طرطوس البحرية باتجاه روسيا.

وكان " العربي الجديد " قد حصل على معلومات من إدارة العمليات العسكرية في 16 ديسمبر الجاري، تؤكد أن روسيا سوف تسحب جميع قواتها العسكرية من سورية في غضون شهر. ونقلت روسيا في الأيام الأولى بعد سقوط الأسد حوالي ألف عنصر بينهم ضباط، معظمهم من قوات " الفيلق الخامس"، وآخرون من قوات " الفرقة 25 مهام خاصة " التي كانت تدعمهم في سورية، من قاعدة حميميم إلى مطار بنغازي الذي تُسيطر عليه قوات حفتر في ليبيا، ووفق تلك المصادر فإن بعض هؤلاء المقاتلين الذين جرى نقلهم لديهم سجل إجرامي في سورية.

كما كشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، عبر مسؤول عسكري ليبي في قاعدة الخادم الجوية شرق البلاد، عن دخول 6 طائرات عسكرية روسية إلى ليبيا، بعضها قادم من روسيا، وعدد منها قادمة من سوريا.

ونقلت نيويورك تايمز عن الضابط العسكري الليبي دون الكشف عن اسمه، أن الطائرات العسكرية الـ 6 كانت محملة بمعدات عسكرية، إلى جانب طائرات أخرى مدنية، وذلك منذ يوم

الـ 8 من ديسمبر الجاري. وأشارت الصحيفة الأمريكية، إلى أن الطائرات الروسية وصلت لقاعدة الخادم دون تنسيق مسبق، ولم تبلغ القاعدة إلا عند قرب وصولها.

كما أوضحت الصحيفة أن سجلات الرحلات المتاحة للجمهور تظهر حركة مرور أثقل من المعتاد في الأسبوع الماضي بين روسيا أو بيلاروسيا وشرق ليبيا. وأفاد موقع (فيو يو اس غلوبال)، بأن روسيا تنقل صواريخ اس 400 واس 300 من سوريا إلى المنطقة الشرقية من ليبيا.

وقال الموقع، إن ثمة تقارير تفيد بأن روسيا تنقل أنظمة دفاع جوي متطورة ومعدات عسكرية من قاعدتها العسكرية في سوريا إلى ليبيا. وتشير التقارير إلى أن روسيا تناقش خيارات التأجير طويلة الأجل للموانئ في شرق ليبيا، مثل بنغازي أو طبرق، منذ العام الماضي بعد اجتماعها مع حفتر.

وفي هذا السياق، أوفد الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين "، في 18 ديسمبر، مسؤولاً سياسياً وقائداً عسكرياً إلى الجزائر للقاء الرئيس الجزائري " عبد المجيد تبون " وكبار المسؤولين، لمناقشة قضايا لها صلة على ما يبدو بالتطورات في منطقة الساحل وليبيا، وفي علاقة بوجود فاغنر الروسية في هذه المناطق، وتطمينات متصلة بنقل عتاد وقوات روسية من سورية إلى ليبيا بعد إسقاط نظام بشار الأسد. وكان رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، إن ليبيا لن تكون ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، وذلك خلال افتتاح المؤتمر الأول لقادة الاستخبارات العسكرية لدول جوار ليبيا. وأضاف الدبيبة: "لن نمسح بأن تتحول أراضينا إلى مأوى للعناصر الإرهابية والمجموعة العسكرية الهاربة من بلدانها، ولا أن تستخدم ليبيا كورقة ضغط في أي مفاوضات أو صراعات دولية".

وقد أبقى الكرملين حالة من الضبابية في الإجابة على أسئلة أثيرت حول عملية النقل التي تجريها نحو القواعد الليبية في شرق البلاد، حيث قال الناطق باسم الكرملين "دميتري بيسكوف"، ردًا على سؤال للصحفيين عما إذا كانت هناك قرارات اتخذت بشأن مستقبل القواعد الروسية في سوريا: "لا توجد قرارات نهائية بشأن هذه القضية حتى الآن. نحن على

اتصال بممثلي القوى التي تسيطر على الوضع في البلاد، كل شيء سيتحدد من خلال الحوار"، حسب وكالة تاس الروسية.

وفي ظل هذه التطورات، ناقش الملحق العسكري الأميركي مع مسؤولين أمنيين من شرق وغرب ليبيا، تبادل الخبرات في المجالات العسكرية والأمنية. وبحث الاجتماع الذي استمر ثلاثة أيام، " آليات دعم أميركا التعاون بين المؤسسات العسكرية في جميع أنحاء البلاد". وأكدت الولايات المتحدة التزامها بتعزيز الشراكات عبر ليبيا، ودعم الجهود الرامية إلى حماية سيادة البلاد.

وفي هذا السياق، تساءل الباحث في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية وولفرام لاتشر، حول فرص السماح للروس بالاتجاه إلى شرق ليبيا في حال فقدان نقطة دعمهم في سورية، مشيرا إلى سعي قائد قوات الشرق الليبي المشير "خليفة حفتر"، خلال السنوات الأخيرة، إلى التوفيق بين عديد الشركاء الأجانب، وعدم جعل نفسه معتمدا بشكل حصري على دولة واحدة. وفي ظل المخاطرة التي يواجهها الروس بخسارة قواعدهم العسكرية في سورية، هل ستكون هناك قاعدة بحرية روسية في طبرق؟، هو سؤال أجاب عليه الخبير الألماني، كاشفا محاولاتهم منذ عدة سنوات إنشاء قاعدة بحرية في شرق ليبيا، "وحتى الآن لم يوافق حفتر وأبناؤه على هذا الطلب أبدًا لأنهم يعلمون أنه قد يؤدي إلى قطع علاقاتهم مع القوى الغربية".

وأضاف أنه خلال الوضع الحالي، حيث تحاول كل من روسيا والولايات المتحدة ودول أخرى في المنطقة الحفاظ على علاقات جيدة مع حفتر، فهو وضع مريح جدًا له، وبالتالي يقلل لاتشر، من إمكان الحاجة الآن إلى منح الأراضي الليبية للروس وجعل حفتر نفسه يعتمد بشكل حصري على الدعم الروسي وقطع علاقاته مع الدول الغربية.

لكنه استدرك بأن حفتر يحتاج إلى هذا الوجود العسكري الروسي في سياق الحماية ضد الهجمات المحتملة من القوات في طرابلس، ولهذا السبب فإن العلاقة بين حفتر وموسكو

هي علاقة مفيدة للطرفين، وكلاهما يحتاج إلى الحفاظ على هذه العلاقة، حسب لاتشر. وفي حال فقدان مواقعها في سوريا، تثار استفهامات بشأن قدرة الطائرات الروسية على الوصول إلى ليبيا دون التوقف للتزود بالوقود، وقال الباحث " ربما يعتمد الأمر على المجالات الجوية التي يمكنها عبورها، فقد لاحظنا العام الماضي أن بإمكانهم عبور المجال الجوي التركي ". لكن من المحتمل جداً إذا خسرت روسيا القاعدة الجوية في سورية أن يؤدي ذلك إلى تعقيدات لوجستية في الإمداد الروسي في ليبيا وجنوبا في أفريقيا.

اتفاق مرتقب بين حكومة الوحدة والولايات المتحدة لدعم القوات الجوية

تستعد وزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية توقيع اتفاق عسكري مع الولايات المتحدة، يهدف لدعم القوات الجوية وذلك في إطار جهود الطرفين الرامية إلى تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين، بحسب ما نشرته منصة "حكومتنا" الليبية.

وعُقد في 19 ديسمبر 2024، بديوان وزارة الدفاع في طرابلس، اجتماع ضمّ وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بحكومة الوحدة " عادل جمعة " ووكيل وزارة الدفاع " عبد السلام الزوبي"، والقائم بأعمال السفير الأمريكي لدى ليبيا " جيرمي بيرنت ". ناقش الاجتماع عدد من ملفات التعاون بين البلدين، واستعراض البرامج التدريبية المشتركة لعام 2024 والمقترحة لعام 2025، بهدف رفع كفاءة عناصر قوات الغرب الليبي.

وأضافت المنصة أن الاجتماع جرى خلاله مناقشة مواد اتفاق التعاون المزمع إبرامه بين البلدين في مجال القوات الجوية، حيث جرى الاتفاق على إبرامه لتعزيز التعاون في هذا المجال. من جهته، قال برنت في تصريح له، " كان لدينا نقاش مثمر حول الفرص لتوسيع التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وليبيا"، مؤكدا أن " الولايات المتحدة ستواصل السعي لتعزيز قدرة القوات الأمنية المهنية في جميع أنحاء ليبيا، ودعم الجهود الليبية لتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية ".

محادثات عسكرية ليبية ـ إيطالية في طرابلس

استقبل رئيس الأركان العامة بحكومة الوحدة الوطنية الفريق أول ركن " محمد الحداد "، بمكتبه في 23 ديسمبر 2024، رئيس أركان الدفاع الإيطالي الفريق " لوشيانو بورتولانو " والسفير الإيطالي لدى ليبيا "جيانلوكا البيريني".

وحضر اللقاء: معاون رئيس الأركان العامة ورئيس هيئة العمليات العسكرية وآمر قوة مكافحة الإرهاب ومدير إدارة التدريب ورئيس جهاز حرس السواحل وأمن الموانئ وآمر القوات الخاصة ورئيس لجنة التعاون العسكري الليبي الإيطالي. وأوضحت رئاسة الأركان العامة، أن اللقاء تناول آفاق التعاون المشترك وتعزيز سبل الدعم في مجالات التدريب والاستشارات العسكرية والأمنية بين البلدين.

وأضافت وكالة الأنباء الإيطالية نوفا، أن اللقاء جرى خلاله مناقشة زيادة قدرة المؤسسات المحلية وأشكال التعاون الأخرى، مثل الدعم الصحي والإنساني ومساعدة قوات الأمن وضبط الاستقرار والتعليم والتدريب، مشيرة إلى استمرار تعزيز العلاقات الدفاعية بين إيطاليا وليبيا، للمساهمة في التطبيع المؤسسي بين البلدين.

في أول زيارة له لشرق ليبيا.. رئيس الاستخبارات المصرية يلتقي حفتر

بشكل مفاجئ، أجرى رئيس جهاز الاستخبارات العامة المصرية اللواء " حسن رشاد "، في 29 ديسمبر 2024، زيارة هي الأولى له إلى شرق ليبيا، والتقى خلالها المشير " خليفة حفتر " قائد قوات الشرق الليبي. والجولة التي تُعد أيضاً الأولى لرشاد خارج البلاد منذ تعيينه في 16 أكتوبر الماضي، تأتي وسط مساع أممية وجهود برلمانية لجهة تشكيل حكومة موحدة، فضلاً عن ملفات إقليمية من بينها تطورات الأوضاع في سوريا. ولم تفصح القيادة العامة لقوات الشرق عن فحوى اللقاء، باستثناء بيان مقتضب أصدره الأمين العام

للقيادة العامة مدير مكتب حفتر الفريق أول خيري التميمي. إلا أن الأكاديمي والباحث السياسي التركي " مهند حافظ أوغلو "، يرى أن الزيارة ترتبط إلى حد كبير بالمتغيرات الجارية في سوريا، وما يتبع ذلك من تأثيرات. وعُيّن رشاد رئيساً لجهاز الاستخبارات، خلفاً للواء عباس كامل، الذي سبق أن أجرى مباحثات عدة في ليبيا، والتقى مسؤولين بالعاصمة طرابلس، فضلاً عن محادثات عديدة مع المشير حفتر.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

درون مقابل النفط.. خيوط جديدة بين الصين وحفتر

كشفت صحيفة التلغراف البريطانية، عن عزم الصين تزويد قائد قوات الشرق الليبي "خليفة حفتر" بطائرات دون طيار مقابل النفط. وقالت الصحيفة في تحقيق لها، إن الصين خططت لإرسال 92 طائرة دون طيار مسيرة مسلحة بقيمة مليار دولار إلى ليبيا، باستخدام شركة وهمية مقرها المملكة المتحدة للالتفاف على حظر دولي للأسلحة.

ووفقا للموقع، فإن شحنة الصواريخ والمعدات والطائرات كانت ستحمل إلى ليبيا بشكل مخفي على أنها "مساعدات فيروس كورونا"، في انتهاك مباشر لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. وأضافت الصحيفة أن ليبيا ستفرغ براميل النفط الخام إلى الصين بخصم، مع شحنة الطائرات دون طيار السرية، كجزء من الدفعة المزمع إتمامها مع حفتر في المنطقة الشرقية. وأظهرت التحقيقات التي جرت في كندا، تحديد 3 متهمين متورطين في التفاوض بشأن الصفقة أثناء توظيفهم في منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو)، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة مقرها مونتريال. وتبين للمحققين من خلال رسائل بالبريد الإلكتروني، تناقش خطة نقل الأسلحة بين عامي 2019 - 2021 باستخدام شبكة من الشركات الوهمية المسجلة في المملكة المتحدة ومصر وتونس لإجراء المعاملات. وأكد المحققون في كندا أن الحكومة الصينية وافقت على استراتيجية لمساعدة ليبيا في شراء وشحن المعدات العسكرية من

خلال الشركات التي حددتها ووافقت عليها، من أجل إخفاء التدخل المباشر للوكالات الحكومية. وأدرجت الشركة تحت اسم "شنغهاي غولد وينج تيكنولوجي"، مسجلة في المملكة المتحدة منذ عام 2016، يديرها مواطن صيني هو مدير المشروع والصفقة معا، وهي من أصل 2333 شركة مسجلة على نفس العنوان، بينها 873 ماتزال نشطة.

مناورة عسكرية في سرت ومحادثات ليبية مع تركيا والجزائر للتدريب المشترك

أعلنت قوات الشرق الليبي إجراء مناورة عسكرية ليلية في سرت باستخدام الذخيرة الحية، في 18 ديسمبر 2024، تزامنا مع أنباء نقلتها وسائل إعلام أميركية وغربية عن نقل روسيا أنظمة دفاع جوي متقدمة وأسلحة متطورة من قواعدها في سورية إلى ليبيا.

المناورة العسكرية التي حضرها رئيس أركان القوات البرية الفريق ركن " صدام حفتر " هي المناورة الليلية الأولى من نوعها، وفق بيان صادر عن شعبة الإعلام الحربي، الذي أشار إلى أن هدفها هو " للوقوف على جاهزية وقدرات القوات المسلحة في العمليات الهجومية الليلية

وحسب بيان صادر عن قوات الشرق، فإن هذه المناورة " تضمنت هجومًا تكتيكيًا بالتحرك والتقدم من العمق ليلاً، بمشاركة جميع الوحدات الرئيسية والفرعية التابعة للواء طارق بن زياد المعزز، إلى جانب وحدات من السلاح الجوي.

وفي مجال التدريبات العسكرية المشتركة مع الأطراف الإقليمية والدولية، التقى وكيل وزارة الدفاع للمناطق والشؤون العسكرية بحكومة الوحدة الوطنية " عبد السلام زوبي "، في 23 ديسمبر، المستشار العسكري التركي بليبيا وذلك بمقر وزارة الدفاع في طرابلس.

وقالت الوزارة، إن الطرفين ناقشا خلال اللقاء " العديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، والتي يأتي في مقدمتها برامج التدريب وطرق تنفيذها بالأساليب الحديثة المتطورة ". وسبق

أن وقعت وزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية عددا من مذكرات التفاهم والتعاون مع تركيا، تشمل المجالات التدريبية وتأهيل العناصر العسكرية.

وفي 29 ديسمبر، بحثت رئاسة الأركان العامة التابعة لحكومة الوحدة، تفعيل التدريب المشترك لمنتسبيها مع الجيش الجزائري. جاء ذلك خلال اجتماع عقد بمقر إدارة التدريب، وضم مدير إدارة التدريب وآمر حرس الحدود وآمر قوة مكافحة الإرهاب والملحق العسكري الجزائري لدى ليبيا، وفق بيان صادر عن رئاسة الأركان. وأشار البيان إلى أن اللقاء ركز على تفعيل التدريب المشترك " لمنتسبي الجيش الليبي والجزائري "، وذلك استكمالاً لما جرى الاتفاق عليه بين البلدين. وسبق أن تلقت الجزائر بشكل رسمي طلبًا من حكومة الوفاق السابقة، لتدريب الحرس الرئاسي في العام 2017.

وفي أكتوبر الماضي، ناقش مدير إدارة الاستخبارات العسكرية بالقوات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية العميد " محمود حمزة "، التعاون مع الجيش الجزائري في 3 ملفات تتعلق بمكافحة الإرهاب وتأمين الحدود والتدريب.

ليبيا تستعيد عضويتها الكاملة في المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية

استعادت ليبيا عضويتها الكاملة في المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية، خلال الاجتماع السنوي الـ 26 للهيئات الوطنية بمقر اللجنة الدولية لمتابعة حظر الأسلحة الكيميائية، في مدينة لاهاي الهولندية.

وقالت وزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية، إن استعادة ليبيا لعضويتها الكاملة في المنظمة وحقها في التصويت بعد 10 سنوات من التجميد، جاء نتيجة الجهود الحثيثة التي بذلها مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، ومتابعة مدير مكتب وزير الدفاع بالتنسيق مع مندوب ليبيا لدى المنظمة ورئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية. وأشارت الوزارة إلى دعم تقرير مفتشي التحقيق بعد زيارتهم المعلنة لمصنع الرابطة للصناعات الدوائية في

نوفمبر من العام 2024، حيث ساهمت كل هذه الجهود في تعزيز مكانة الدولة الليبية، واكتسابها المصداقية لاسترجاع عضويتها الكاملة في المنظمة، وفقا للوزارة.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2024:

- حضور لافت في الفترة الأخيرة للواء " محمود حمزة " مدير إدارة الاستخبارات العسكرية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، وهو المنصب الذي منحه له الدبيبة في مايو الماضي. وكان آخر مؤشرات هذا الحضور خلال اجتماع عسكري استخباراتي لدول الجوار الليبي في العاصمة طرابلس. إن تولي حمزة هذا المنصب وتصدره المشهد الأمني في الغرب، واضطلاعه بملفات عسكرية وأمنية حساسة مثل أمن الحدود مع الجوار، هو من ناحية تعبير عن مدى تحكم التشكيلات المسلحة في الواقع الأمني والعسكري في الغرب، ومن ناحية أخرى مُخرج لواقع يقول بأنه بجانب علاقته القوي بالدبيبة، فإن حمزة يقود اللواء 444 قتال، وهو التشكيل المسلح الأقوى عدة وعتاداً والأكثر تنظيماً في غرب البلاد، والأقرب للانضباط المطلوب للمؤسسة العسكرية، وهذا المخرج ليس انعكاساً فقط لمتغيرات محلية، وإنما أيضا خارجية، بحكم علاقته بالجانبين التركي والأمريكي ومؤخراً الجزائري.
- افتتاح عدة نقاط أمنية جديدة بالعاصمة، بهدف توسيع نطاق انتشار التمركزات الأمنية. لتحقيق السيطرة الأمنية الكاملة على الطريق من خلال فحص الحركة المرورية، وتنفيذ الحملات الأمنية. وهو يندرج في إطار محاولات الدبيبة فرض السيطرة الأمنية والعسكرية في المنطقة الغربية، وإخلاء العاصمة من التشكيلات المسلحة، وهو القرار الذي فشلت حكومته في تنفذه حتى الآن.
- المواجهة العسكرية هذه المرة جاءت في الجنوب الليبي، بعد سيطرة قوات الشرق الليبي على معسكر تابع للمجلس الرئاسي، في تيندي بمنطقة سبها العسكرية في مدينة أوباري (جنوب غرب). وفي ظل الحديث عن احتمالية اندلاع

حرب جديدة بين الشرق والغرب، لا يمكن التعامل مع هذه المعركة كحدث عابر، بل قد يكون ممهد ومؤشر على أن جميع الأطراف على أهبة الاستعداد لهذه المعركة. ويأتي في هذا السياق أيضا، المناورة العسكرية الليلية التي أجرتها قوات الشرق في سرت باستخدام الذخيرة الحية، وكذلك مشاورات حكومة طرابلس مع الجزائر وتركيا حول التدريب المشترك.

- في ظل استراتيجية الدبيبة الأمنية خلال العام 2024، والتي يسعى من خلالها لفرض سيطرته على المعابر الحدودية، سواء بدوافع اقتصادية أو أمنية، اتفقت الجمارك الجزائرية مع نظيرتها الليبية على خطة تعاون مشتركة بشأن تسهيل حركة البضائع والأفراد على مستوى المعابر البرية والتجارية، ومحاربة الغش والتهريب بين البلدين. وعلى المعابر الحدودية الليبية مع تونس، أعلنت إدارة إنفاذ القانون إحباط تهريب كميات من السلع والوقود بحوزة مسافرين بمعبر رأس جدير، كما أعلنت مديرية أمن منفذ رأس جدير انتظام حركة العبور بالاتجاهين عبر المعبر.
- إعلان منظمة الهجرة الدولية، أن أعداد المهاجرين المسجلين لديها في ليبيا بلغ قرابة 788 ألف مهاجر على الأقل من جنسيات مختلفة، وأن 78% من المهاجرين رجال إلى جانب 11% نساء والأطفال نسبة 11%، بينهم 4% غير مصحوبين بذويهم، و54% منهم يقيمون في المنطقة الغربية، و34% في المنطقة الشرقية، إلى جانب 12% في المنطقة الجنوبية. وينحدر غالبية المهاجرين من خمس جنسيات رئيسية: السودان بنسبة 26%، يليها النيجر بنسبة 24%، ثم مصر بنسبة 21%، ثم تشاد ونيجيريا بنسبة 10% و4% على التوالي.
- يأتي انعقاد المؤتمر الأول لقادة الاستخبارات العسكرية لدول جوار ليبيا، بحضور الدبيبة ووفود رسمية من دول تونس والجزائر والسودان وتشاد والنيجر، مع غياب مصري ومغربي وتمثيل لشرق البلاد، ليكرس حالة الانقسام الداخلي في ليبيا

من ناحية، والتنافس الإقليمي والدولي المحتدم حولها من ناحية أخرى. فعلى المستوى المحلي، نظمت حكومة الوحدة الوطنية المؤتمر، مع غياب أي تمثيل للسلطات في الشرق. وفي ظل سيطرة قوات حفتر على الحدود الشرقية والجنوبية للبلاد، فإن عدم تمثيلها في المؤتمر سبب كاف لتقويض أي جهود إقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصة وأن هذه التهديدات منبعها الرئيسي هشاشة الحدود بين دول المنطقة، بالأخص دول الساحل والصحراء. أما على المستوى الإقليمي، فبينما برزت الجزائر كضيف قوي في المؤتمر، غابت مصر التي غاب حليفها المحلي حفتر، في ظل علاقة غير مستقرة تجمعها مع حكومة الدبيبة. كما غابت المغرب التي يجمعها علاقات متوترة مع الجزائر، مع الأخذ في الاعتبار المحاولات التي تقوم بها الأخيرة لبناء تحالف مغاربي بدون المغرب، قوامه الأساسي الجزائر وليبيا وتونس ومن الممكن أن يشمل موريتانيا. وأخيراً على المستوى الدولي، كانت التغييرات التي شهدتها سوريا ضمن الملفات التي ناقشها هذا المؤتمر، إذ مرجح أن تتصاعد حدة التنافس الدولي حول ليبيا، لأن روسيا لم يبقى أمامها غير ليبيا لتضمن موطأ قدم لها في المياه الدافئة بعد سقوط الأسد، وهو ما ستستغله في المقابل القوى الغربية لإحكام القبضة على النفوذ الروسي المتصاعد في ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء عموما.

- احتلت ليبيا المركز السادس عربيا في مؤشر الحرية في العالم لعام 2024، متقدمة بمرتبة عن العام الماضي. وأرجع التقرير تلك التحليلات إلى ما عانته ليبيا من انقسامات داخلية وصراعات أهلية متقطعة، إلى جانب فشل الجهود الدولية في جمع الإدارات المتنافسة في حكومة واحدة مما منع إجراء الانتخابات، كما أسهم انتشار الأسلحة و"المليشيات" وتدخل القوى الإقليمية والدولية، في الافتقار المستمر

إلى الأمن المادي، إلى جانب العنف الذي أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الناس، وتدهور ظروف حقوق الإنسان عامة.

- وسط بحثها عن موطئ قدم بديل في المتوسط، تواصل روسيا سحب قواتها من سورية منذ سقوط الأسد، إذ سحبت حتى الآن حوالي 40% من قدراتها العسكرية في سورية، باتجاه روسيا وليبيا، كما تم رصد دخول 6 طائرات عسكرية روسية إلى ليبيا، بعضها قادم من روسيا، وعدد منها قادمة من سوريا، والأخطر نقل صواريخ اس 400 واس 300 من سوريا إلى المنطقة الشرقية من ليبيا. وفي ظل هذه التطورات، يلاحظ أن الحراك الأمني بين ليبيا والفاعلين الإقليميين والدوليين قد تضاعف، وفي هذا السياق، يأتي الحديث عن لقاءات أمنية أمريكية مع شرق وغرب البلاد، واتفاقية مرتقبة بين الولايات المتحدة وحكومة الدبيبة حول القوات الجوية. وأيضا اللقاء بين مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى بين إيطاليا وحكومة الدبيبة، وأخيرا اللقاء الذي جمع رئيس جهاز الاستخبارات العامة المصري بخليفة حفتر.
- استمرار انتهاك حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، وكان آخر حوادث الانتهاك التقارير التي تفيد بعزم الصين تزويد قائد قوات الشرق الليبي حفتر، بطائرات دون طيار مقابل النفط. وليست المرة الأولى التي تنتهك فيها الصين هذا الحظر، فهناك حوادث متكررة بينها وبين حفتر.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

بلقاسم حفتر وبرنت يبحثان التحضيرات للمنتدى الليبي – الأميركي

بحث مدير عام صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا " بلقاسم حفتر "، مع القائم بأعمال السفارة الأميركية لدى ليبيا "جيرمي برنت"، آلية إنجاح المنتدى الليبي – الأميركي المزمع عقده في الولايات المتحدة مع إدارة الصندوق خلال الفترة المقبلة.

كما ناقش الطرفان في لقاء، عقد في بنغازي، في 18 ديسمبر 2024، سبل تسهيل دخول الشركات الأميركية للعمل في ليبيا ضمن مشروعات التنمية والإعمار الجارية حاليًا تحت إشراف الصندوق. وكان بلقاسم قد زار في 16 سبتمبر الماضي، العاصمة الأميركية واشنطن، تلبية لدعوة وزارة الخارجية الأميركية، التي قالت إنها تأتي في إطار اتصالاتها مع السلطات الليبية من أجل توحيد الجهود الليبية لإعادة الإعمار. استعرض بلقاسم، خلال لقائه مسؤولين أميركيين، جهود الصندوق لإعادة إعمار مدينة درنة بعد أن دمرتها الفيضانات والتكاليف المالية لهذه العملية، مؤكدًا توفر 10 مليارات دينار خصصها مجلس النواب لإعادة إعمار المدينة في الوقت الحالي، معتبرًا أن هذا المبلغ لا يكفي لإعمار ليبيا، بسبب ما حدث من إهمال طوال السنوات الماضية في أغلب مناطق البلاد خصوصًا المناطق الجنوبية.

وفي إطار مشاريع إعادة الإعمار، دشن بلقاسم حفتر مشروع ازدواج طريق طبرق – امساعد، الذي يُعد شريان حياة للحدود الليبية الشرقية. وأوضح الصندوق أن المشروع جرى تدشينه بالتعاون مع الشركات المصرية، التي تمتلك خبرة وكفاءة مشهودة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية؛ مما يضمن تحقيق معايير الجودة والإنجاز، بصورة تسهم في تسهيل الحركة التجارية والتقليل من الحوادث المرورية. وأضاف أن المشروع يأتي في إطار الخطة الشاملة لتطوير وتوسعة الطرق الواصلة بين المدن الليبية كافة.

وكان بلقاسم قد وقع في 20 أكتوبر الماضي، مع شركتي «وادي النيل» و «NEOM»المصريتين عقود عدد من المشاريع في المدن والمناطق الليبية، من بينها طريق طبرق – امساعد، واستكمال أعمال كورنيش درنة بما فيها البنية التحتية والصرف الصحي، وتوسعة عقبة الباكور في بنغازي، وفق بيان مقتضب صادر عن صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا.

وزارة الصناعة توقع مذكرة تفاهم مع الغرفة الاقتصادية الليبية – الصينية

وقعت وزارة الصناعة والمعادن بحكومة الوحدة الوطنية، في 23 ديسمبر 2024، مذكرة تفاهم مع الغرفة الاقتصادية الليبية الصينية المشتركة، لدعم المشاريع الاستثمارية في مجالات التعدين والتطوير الصناعي. وأشرف وزير الصناعة والمعادن "أحمد أبوهيسة"، على مراسم توقيع المذكرة، والذي أكد أنها تركز على استثمار الموارد المعدنية المتاحة بطرق مستدامة. ولفت أبوهيسة إلى أن المذكرة تستهدف أيضا دعم برامج تأهيل وتدريب الكوادر المحلية، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل في القطاع الصناعي. ووفق البيان، تهدف المذكرة إلى تعزيز برامج التدريب والبحث العلمي، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على إقامة شراكات استراتيجية في مختلف المجالات الصناعية.

وكان القائم بأعمال سفارة الصين لدى ليبيا " ليو جيان "، قد أكد على حرص بلاده على رفع مستوى التعاون التجاري والاستثماري مع ليبيا، مشيراً إلى رغبة العديد من الشركات الصينية في استئناف مشروعاتها في ليبيا، إضافة إلى المشاركة في تنفيذ مشروعات جديدة تستهدف تطوير البنى التحتية وأخرى استثمارية بقطاعات الطاقة والبناء وغيرها.

جاء ذلك خلال لقائه مع وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية " محمد الحويج "، في 18 ديسمبر الماضي، حيث أكد جيان أن السفارة ستعمل على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالشركات وأصحاب الأعمال بالتنسيق بين الجهات المختصة في البلدين. من جانبه، أكد

الحويج أهمية دعم القطاع الخاص الذي يُعّد ركيزة لتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، والعمل على تقديم التسهيلات اللازمة للشركات والمستثمرين الليبيين المتعاملين مع الصين.

طرابلس تستضيف الاجتماع الأول للمشاورات الليبية - الألمانية

استضافت إدارة التعاون الدولي بوزارة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية، في 18 ديسمبر 2024، الاجتماع الأول للمشاورات الليبية - الألمانية، وذلك بمقر الوزارة في طرابلس، في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة العام 2022 بين وزارة الخارجية الليبية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي **«GIZ»** التابعة لوزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية.

وقالت وزارة الخارجية الليبية، إن هذا الاجتماع يأتي في إطار التباحث والتشاور المستمر بين حكومة الوحدة وشركاء ليبيا في التنمية، حول تعزيز أطر التعاون ومتابعة وتقييم المشاريع المشتركة المنفذة في مجالات اللامركزية والطاقة المتجددة ومشاركة المرأة والشباب وتحسين الخدمات الصحية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإحداث نقلة نوعية في زيادة قدرة الوزارات المستفيدة على تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.

عُقد الاجتماع برئاسة مدير إدارة التعاون الدولي " أشرف التائب "، وبمشاركة سفير ليبيا لدى ألمانيا " جمال البرق "، ومدير إدارة المراسم العامة بالوزارة "الطاهر حسين"، والمكلف بملف ألمانيا "محمد صويد"، إلى جانب عدد من المختصين ومسؤولي مكاتب التعاون الدولي بالوزارات الليبية. ومن الجانب الألماني، حضر سفير ألمانيا لدى ليبيا " رالف طراف "، ومدير أفريقيا بالوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية "كريستوفر راو "، وعدد من ممثلي السفارة الألمانية والوزارة الاتحادية والوكالة الألمانية للتنمية الدولية.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

في آخر أيام العام.. مؤسسة النفط تعلن تجاوز الرقم المحدد للعام 2024

قالت المؤسسة الوطنية للنفط، إن إنتاج العام 2024 تجاوز المعدل المعلن عنه في خطتها لهذا العام. وأوضحت المؤسسة أن إنتاج النفط خلال اليوم الأخير من العام 2024، سجل زيادة بقيمة بلغت أكثر من 17 ألف برميل عن المعدل المطلوب، والمحدد بقيمة 1.4 مليون. ولفتت المؤسسة إلى أن مؤشرات إنتاج النفط الخام فقط سجلت 1,417,382 برميل، وإنتاج النفط والمكثفات بمعدل 1,469,446 برميل.

وفي هذا السياق، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، في 19 ديسمبر 2024، تحقيق شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز إنجازًا جديدًا لتعزيز الإنتاج، بعد استكمالها حفر البئر الأفقية «C353H»في حقل زلطن النفطي بمقطع أفقي يُقدر بنحو 900 قدم، وذلك باستخدام أحدث تقنيات الحفر الموجّه، تمثلت في تجاوز معدل جريان البئر 2300 برميل يومياً من النفط الخالي من الماء.

يذكر أن معدل إنتاج الشركة من النفط الخام تجاوز 103 آلاف برميل يومياً خلال الأيام الماضية، وهو رقم لم يجر تحقيقه منذ عام 2007، بحسب البيان. وأوضحت مؤسسة النفط أن هذا الإنجاز ضمن خطوات الشركة لتنفيذ الخطة الاستثنائية لزيادة الإنتاج لسنة 2024. كما أعلنت شركة أكاكوس للعمليات النفطية، في 23 ديسمبر الماضي، تجاوز هدفها اليومي من إنتاج النفط، مع بلوغه 301 ألف و587 برميلا يومياً.

انطلاق اجتماعات اللجنة التوجيهية بين مؤسسة النفط وسوناطراك الجزائرية

انطلقت بمقر المؤسسة الوطنية للنفط في مدينة طرابلس، اجتماعات اللجنة التوجيهية المشتركة بين المؤسسة وشركة سوناطراك الجزائرية واللجان الفرعية المنبثقة عنها، وذلك لبحث آفاق التعاون المشترك على مدى يومي 22-23 ديسمبر الجاري. وترأس الجانب الليبي في الاجتماعات عضو مؤسسة النفط رئيس اللجنة التوجيهية " حسين صافار "، ورئيس اللجنة التوجيهية عن الجانب الجزائري "يوسف خنفر". وقالت المؤسسة إن هذه الاجتماعات المكثفة تأتي في إطار تنفيذ ما جاء في بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في يناير من العام 2024، وذلك لبحث سبل التعاون المشترك في مجالات الاستكشاف والإنتاج وتطوير الحقول والطاقات المتجددة والتدريب والتطوير وتنمية الموارد البشرية. وأشارت المؤسسة إلى أن لجانًا فرعية منبثقة عن اللجنة الرئيسية مقسمة إلى لجنة الاستكشاف والتطوير والإنتاج ولجنة العمليات والخدمات البترولية ولجنة التدريب وتبادل المعرفة، اجتمعت لبحث التعاون المشترك بين الجانبين على مدى يومين.

ورفعت شركة سوناطراك، في نوفمبر 2023، حالة القوة القاهرة عن مناطق عملياتها التعاقدية في ليبيا، قبل أن تعلن في 14 يناير 2024 استئناف أنشطتها هناك. وبعدها، وقع فرع مجمع سوناطراك "سيباكس" والمؤسسة الوطنية للنفط، خلال " قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد " في طرابلس في يناير الماضي، على تعديلين يتعلقان بتمديد فترات التنقيب على مستوى الرقعتين التعاقديتين 96/95 و65 الواقعتين في حوض غدامس بليبيا.

وفي 30 يوليو الماضي، أعلنت سوناطراك توقيع مذكرة تفاهم مع فرع الشركة الوطنية للنفط، المختص بالحفر وصيانة الآبار، تسمح للجانب الجزائري بتقديم خدماته في ليبيا. وحسب

سوناطراك، فمن المقرر أن تتيح هذه المذكرة للمؤسسة الجزائرية للأشغال البترولية توفير أجهزة الحفر والتدخل على الآبار، وكذا خدمات الصيانة والتدريب.

3. المصرف المركزي

البنك الدولي: خسائر الاقتصاد الليبي خلال 10 سنوات بلغ 600 مليار دولار

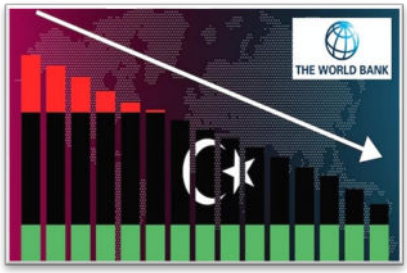

قال تقرير للنبك الدولي، إن خسائر الاقتصاد الليبي خلال 10 سنوات بلغ 600 مليار دولار ، بالقيمة الثابتة في عام 2015. وأضاف البنك في تقرير له، أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد أثرت بشكل كبير على حالة عدم الاستقرار في البلاد، مشيرا إلى أنه لولا الصراع لكانت ليبيا حققت إنتاجا محليا بنسبة 74% خلال عام 2023 وحده. وعن إنتاج النفط، توقع تقرير البنك الدولي أن ينتعش إلى 1.2 مليون برميل يوميا العام المقبل، و 1.3 مليون عام 2026، مما يعزز نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 9.6٪ في عام 2025، و8.4٪ في عام 2026.

كما توقع التقرير أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي نحو 9٪ خلال عامي 2025-2026، إلى جانب تسجيل فوائض المالية العامة والرصيد الخارجي 1.7 و 1.4 % من إجمالي الناتج المحلي، بسبب انخفاض الإنفاق والواردات، وعلى الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية في عام 2024.

وأدرج التقرير ليبيا من بين البلدان متوسطة الدخل، ببلوغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 7.570 دولارا في عام 2023، مشيرا إلى أن ليبيا يمكنها أن تطلق العنان لفرص عمل عالية القيمة وأن تعزز مؤشراتها الإنمائية، من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وتشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

الدبيبة: 40 مليار دينار حجم الإنفاق الموازي في ليبيا العام الجاري

ادعى رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، أن حكومته تخضع لرقابة لم يخضع لها "الإنفاق الموازي " غير الخاضع للرقابة، مشيرا إلى أن هذا الإنفاق بلغ أكثر من 40 مليار دينار في العام 2024.

وتابع الدبيبة، خلال كلمته ضمن فعاليات الحكومة لإحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد في طرابلس، في 9 ديسمبر 2024، أن ما خصص لإحدى الجهات غير الخاضعة للرقابة دفعة واحدة، يتجاوز ميزانية التنمية في ليبيا لأكثر من أربع سنوات. ويرى الدبيبة أنه " بالنظر إلى وجه هذا الإنفاق فإن النتائج المتحققة لا توازي أبدا ما جرى تخصيصه وصرفه ". وأضاف " تعهدت أمام رؤساء الأجهزة الرقابية المختلفة على ألا تأخذهم رأفة أو تهاون مع أي مسؤول حكومي يثبت تورطه في الفساد.. ولن يكون هناك غطاء أو حماية لأي مسؤول يسيء استخدام سلطته أو يعبث بمقدرات الشعب الليبي". فيما شهدت الفعالية بروتوكول توقيع الاستراتيجية الوطنية للرقابة على الأداء ومكافحة الفساد والوقاية منه 2023-2025.

المركزي يعمم على المصارف فتح منظومات بيع النقد الأجنبي

عمم مصرف ليبيا المركزي، في 31 ديسمبر 2024، على المصارف فتح منظومات بيع النقد الأجنبي، "الأغراض الشخصية 8000 دولار والاعتمادات المستندية MT 700"، لاستيراد كافة الأغراض والسلع والاستعداد لقبول كافة الطلبات من الأفراد والشركات ابتداء من يوم 5 يناير 2024.

وبحسب القرار، " سيشرع مصرف ليبيا المركزي في استقبال طلبات التغطية بالنقد الاجنبي عبر منظومة التغطية المخصصة لهذا الغرض، وذلك اعتباراً من تاريخ 05/01/2025، لمختلف الاغراض، وعليه يطلب منكم العمل على تجهيز منظوماتكم المصرفية والاستعداد لقبول

الطلبات من زبائن مصارفكم من مختلف الأفراد والشركات والجهات ولكافة الأغراض المسموح لها وفقاً للضوابط المنظمة والصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في الخصوص مع ضرورة الالتزام والتقيد بها ". وكان مصرف ليبيا المركزي أعلن عزمه إيقاف عمليات بيع النقد الأجنبي بدءا من 21 ديسمبر الجاري، على أن تستأنف بداية يناير 2025 كإجراء سنوي اعتيادي.

وقد تراجع سعر الدولار الأميركي أمام الدينار الليبي في السوق الموازية خلال تعاملات يوم 31 ديسمبر 2024، مسجلاً 6.23 مقارنة بـ 6.25 دينار المسجل في 30 ديسمبر. وارتفع سعر العملة الأوروبية (اليورو) إلى مستوى 6.37 دينار من 6.35 دينار، بينما استقر الجنيه الإسترليني عند 7.64 دينار، في حين حافظت الليرة التركية والدينار التونسي على مستوى 0.18 دينار و1.95 دينار على التوالي، استقر سعر كسر الذهب "عيار 18" عند 379 دينارًا.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2024:

- تركز الحراك التجاري والتعاون الاقتصادي بين ليبيا والدول الأخرى في هذه الفترة على ثلاث دول في غاية الأهمية، الولايات المتحدة والصين وألمانيا. بالنسبة للولايات المتحدة، بحث بلقاسم حفتر مع برنت، آلية إنجاح المنتدى الليبي – الأميركي المزمع عقده في الولايات المتحدة مع إدارة الصندوق خلال الفترة المقبلة. كما ناقش الطرفان سبل تسهيل دخول الشركات الأميركية للعمل في ليبيا ضمن مشروعات التنمية والإعمار الجارية حاليًا تحت إشراف الصندوق. أما الصين، فوقعت وزارة الصناعة والمعادن بحكومة الوحدة مذكرة تفاهم مع الغرفة الاقتصادية الليبية الصينية المشتركة، لدعم المشاريع الاستثمارية في مجالات التعدين والتطوير الصناعي. وأخيرا ألمانيا، استضافت وزارة الخارجية في حكومة الوحدة الاجتماع الأول للمشاورات الليبية – الألمانية، في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة العام 2022، تتعلق بتعزيز أطر التعاون ومتابعة وتقييم المشاريع المشتركة المنفذة في العديد من المجالات التنموية.

أهمية هذه التطورات في أمرين، **الأول** أهمية ووزن هذه الدول سياسيا واقتصاديا، **الثاني** في الطبيعة الاستراتيجية لما شهده الحراك التجاري مع هذه الدول، حيث تتركز على مذكرات تفاهم ومنتديات ومشاورات مشتركة. لكن الإشكالية الأكبر هنا هو أن الساحة الليبية تدخل مرحلة جديدة تزيد فيها حالة عدم الاستقرار قد تقود لحرب شاملة جديدة، ستقوض كل هذه الخطط الاقتصادية.

- من المؤشرات الإيجابية التي تختم بها المؤسسة الوطنية للنفط العام 2024، تجاوز المعدل المعلن عنه في خطتها لزيادة الانتاج النفطي لهذا العام. حيث سجل اليوم الأخير من العام 2024، زيادة بقيمة بلغت أكثر من 17 ألف برميل عن المعدل المطلوب، والمحدد بقيمة 1.4 مليون.

وفي هذا السياق، حققت شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز إنجازًا جديدًا لتعزيز الإنتاج، حيث تجاوز معدل إنتاج الشركة من النفط الخام 103 آلاف برميل يومياً خلال الأيام الماضية، وهو رقم لم يجر تحقيقه منذ عام 2007. كما أعلنت شركة أكاكوس للعمليات النفطية، تجاوز هدفها اليومي من إنتاج النفط، مع بلوغه 301 ألف و587 برميلا يومياً.

- ومن المؤشرات السلبية التي أكدها البنك الدولي، إعلانه عن بلوغ خسائر الاقتصاد الليبي خلال 10 سنوات 600 مليار دولار. وأحال البنك ذلك للأوضاع الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة في البلاد، مشيرا إلى أنه لولا الصراع لكانت ليبيا حققت إنتاجا محليا بنسبة 74% خلال عام 2023 وحده. لكن تقرير البنك توقع أن ينتعش الانتاج النفطي إلى 1.2 مليون برميل يوميا العام المقبل، و 1.3 مليون عام 2026، مما يعزز نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 9.6٪ في عام 2025، و8.4٪ في عام 2026. والغريب في هذا الأمر، أن الانتاج اليومي للنفط في 2024 تجاوز المعدلات التي يتوقعها البنك الدولي لعامي 2025 و2026. وأخيراً أدرج التقرير ليبيا من بين البلدان متوسطة الدخل، ببلوغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 7.570 دولارا في عام 2023. هذه الفئة التي أُدرج فيها الليبيون لا تتناسب مع حجم الثروات الطاقوية التي تمتلكها

بلادهم، إذ هي كفيلة لجعلهم من البلدان ذات مستويات الدخل المرتفعة؛ لذلك أشار التقرير إلى أن ليبيا يمكنها أن توفر فرص عمل عالية القيمة وأن تعزز مؤشراتها الإنمائية، من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وتشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وذلك لتعرض الاقتصاد الليبي لهزات كثيرة نتيجة اعتمادها الحصري على النفط في ظل اقتصاد ريعي غير متنوع.

- وفي إطار المؤشرات السلبية، لا يمكن تجاهل ادعاء الدبيبة بأن حكومته تخضع لرقابة لم يخضع لها الإنفاق الموازي غير الخاضع للرقابة، مشيرا إلى أن هذا الإنفاق بلغ أكثر من 40 مليار دينار في العام 2024. وهنا إشارة لثلاثة مخاطر:

أولا الانقسام السياسي والذي قاد لانقسام حكومي.

ثانيا غياب الرقابة والشفافية نتيجة تعمق حالة الانقسام.

ثالثاً حجم الأموال المهدرة نتيجة حالة الانقسام الحكومي.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. الاحتجاجات والمطالب

بني وليد تنتفض ضد التدخل الأجنبي وحكومة الدبيبة

عمّت حالة من التوتر في بني وليد شمال غربي ليبيا، إثر منع الأجهزة الأمنية فعالية سياسية تدعو لطرد " المرتزقة والقوات والقواعد الأجنبية من البلاد "، وأعقب ذلك القبض على قيادات قبائلية ونشطاء، ما أدى إلى تسخين الأجواء بالمدينة التي أمضت ليلتها في حالة انتفاضة. وكان مقرراً أن تستضيف بني وليد، التي لا تزال تدين بالولاء لنظام الرئيس السابق معمر القذافي، المشاركين في حراك " لا للتدخل الأجنبي " في 21 ديسمبر 2024، قبل أن تدهم قوات الأمن الاجتماع المخصص لذلك، وتقتاد بعض قياداته إلى مقار أمنية، ما تسبب في تصعيد حالة الغضب.

ومع الساعات الأولى احتشد مئات المتظاهرين، وخاصة أهالي قبيلة ورفلة، وبعضهم موالٍ أيضاً لسيف الإسلام نجل القذافي، أمام ديوان مديرية أمن بني وليد، فيما يشبه انتفاضة، منددين باعتقال بعض قيادات الحراك، ومرددين الهتاف الشهير: "الله ومعمر وليبيا وبس"، لكنهم أيضاً هتفوا ضد عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية.

ونجح المتظاهرون في الضغط على السلطات في بني وليد لاستعادة المحتجزين، لكنهم ظلوا يصعّدون هتافاتهم ضد الدبيبة وحكومته. وعبّرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، عن قلقها لعملية "الاحتجاز التعسفي لعدد من المواطنين المجتمعين في مدينة بني وليد "، مشيرة إلى أن مواطنين طاعنين في السنّ كانوا من بين المعتقلين. وقالت المؤسسة، في بيان، إن " أفراد الأمن التابعين للمديرية التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة أطلقوا الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين من أمام مقر المديرية. وأضرم غاضبون من شباب بني وليد النار في الكاوتشوك الإطارات اعتراضاً على اعتقال 4 مشايخ من قبيلة ورفلة بالمدينة، كما أغلقوا بعض الطرقات، بعد مظاهرة حاشدة في ميدان الجزائر بالمدينة.

وأبدت مديرية الأمن تخوفها من "اختراق أي تجمع لسكان المدينة، عبر أي مشبوهين، لغرض توريط بني وليد في الفوضى خدمة لمصالح شخصية"، وانتهت إلى "التذكير بأن الثوابت الوطنية المرتبطة بوحدة ليبيا، وحماية سيادتها ومواطنيها، هي مسؤولية دائمة بالنسبة لها، وليست موضع تشكيك أو تخوين".

وتصعّد قبائل موالية لنظام القذافي منذ أشهر عدّة ضد وجود القوات والقواعد الأجنبية في البلاد، مطالبة بإخراجهم، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أسرع وقت.

2. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

البرلمان يقرر استدعاء حكومة حماد للمساءلة والأخير يرفع الدعم عن الوقود

قرر رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، في 23 ديسمبر 2024، استدعاء الحكومة المكلفة من البرلمان بكامل أعضائها برئاسة "أسامة حماد" للجلسة المقبلة، للمساءلة وتوضيح ما قامت به العام 2024 وما ستقوم به في العام 2025. وقال عقيلة خلال جلسة مجلس النواب التي عُقدت في مدينة درنة المنكوبة، إن استدعاء حكومة حماد هو "تأكيد على أن الحكومة الشرعية خاضعة للمساءلة والمحاسبة عن أدائها أمام السلطة التشريعية"، وأضاف " دعونا نُسمع الشعب ما قامت وستقوم به الحكومة".

وخلال نفس الجلسة، رحب عقيلة صالح بأعضاء مجلس الدولة الموجودين في جلسة النواب. وثمن خلال افتتاح الجلسة "دورهم الفعال لمعالجة الأزمة الليبية، والاتفاق على توحيد السلطة وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب الآجال"، مشيدا بالتقارب بين المجلسين ومتمنيا استمراره.

وفي سياق آخر، أعلنت حكومة حماد، موافقتها على مقترح رفع الدعم عن الوقود والمحروقات، وإعداد آلية مناسبة لتنفيذ هذا الإجراء. جاء ذلك خلال اجتماع عقده أسامة حماد

في 25 ديسمبر، بمقر المصرف المركزي في بنغازي مع نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي "مرعي البرعصي".

وأفادت الحكومة بأنها وافقت على المقترح المقدم بشأن تضمين عوائد المؤسسة الليبية للاستثمار الخارجي لمصادر تمويل الموازنة العامة. وناقش المجتمعون آليات إعداد مقترح الميزانية العامة الموحدة، إذ تم الاتفاق على كل ما يتعلق بالباب الأول والثاني والرابع من أبواب الموازنة العامة الموحدة، وتأجيل مناقشة عناصر الباب الثالث لاجتماع لاحق، حسب الحكومة.

ليبيا: استمرار جهود احتواء تداعيات السيول في توكره وأجدابيا

وسط اتهامات لحكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، بعدم اتخاذ إجراءات استباقية للتعامل مع أزمة الأحوال الجوية، تحدثت وسائل إعلام محلية عن احتجاجات بمنطقة الكابوط في صبراتة للمطالبة بحل أزمة شبكة الصرف الصحي، التي ارتدت على المنازل بعد الأمطار، وتسببت في إغراق الشوارع ودخلت منازل المواطنين.

وطبقاً لشهود عيان، فقد أشعل الأهالي، في 27 ديسمبر 2024، النار في الإطارات، وأغلقوا الطريق للمطالبة بوضع حل سريع للأزمة، وهددوا بإسقاط المجلس البلدي. وأعلنت بلدية أجدابيا استمرار عمل لجنتها للطوارئ، عبر جولة ميدانية، شملت عدة أحياء في المدينة، فيما مددت مراقبة التربية والتعليم بالمدينة عطلة الدراسة، بسبب تقلبات الطقس.

وقال الهلال الأحمر الليبي، ببلدية توكره، إن المنطقة تحت السيطرة بفضل انخفاض منسوب المياه، وبعد فتح المسارات وعملية الشفط وفتح الطريق الساحلي، مشيراً إلى تضرر نحو 30 منزلاً، جراء السيول التي تعرضت لها منطقة بوجرار بالبلدية، دون أن يتم تسجيل أي إصابات.

من جهتها، أكدت الشركة العامة للمياه والصرف الصحي، استمرار أعمال فك مختنقات مياه الأمطار، وتنظيف خطوط الصرف الصحي في عدد من المدن والمناطق، لكن ارتفاع منسوب

المياه أدى إلى إغلاق كامل لمفترق طريق البيفي في تاجوراء، الذي يربط بين شرق العاصمة طرابلس وغربها. وفي هذا السياق، ذكر مركز بنغازي الطبي أنه استقبل أكثر من ألف حالة طارئة خلال أسبوع في قسم الطوارئ، موزعة بين وحدتي الباطنة والجراحة، منذ إعلان حالة الطوارئ نتيجة المنخفض الجوي.

بدورها، قررت بلدية سرت تعليق الدراسة بجميع المدارس، وتأجيل الامتحانات إلى موعد لاحق، نظراً للأمطار الغزيرة التي تسببت في إقفال بعض الشوارع الرئيسية. كما طالبت مديرية أمن سبها سائقي المركبات على الطريق الساحلي بتوخي الحذر، خاصة في المناطق الواقعة غرب بوابة الدافنية، بسبب التجمعات المائية لمياه الأمطار وجريان بعض الأودية التي تشكل مستنقعات مائية على الطريق.

جنزور تحتفي بعودة أبنائها المهجرين

شهدت مدينة جنزور، في 29 ديسمبر 2024، مأدبة غداء عامة نظّمها أهالي وأعيان البلدية، احتفالا بإتمام الصلح بين شباب المدينة وعودة عدد من شبابها المهجرين، الذين أُبعدوا في فترات سابقة نتيجة خلافات سياسية وأمنية. وقد جاءت هذه الاحتفالية تتويجا لجهود مكثفة بذلتها عدة جهات لإتمام المصالحة في وقت سابق من هذا الشهر، والتي أسفرت عن عودة ناجي قنيدي، أحد أبرز القيادات الأمنية في جنزور بعد ثورة 17 فبراير.

وقد شاركت في هذه الجهود أطراف من مدينتي الزاوية وزوارة، بالإضافة إلى رئيس جهاز الردع لمكافحة الجريمة والإرهاب، حيث جرت الاجتماعات في مكتبه. ويأمل الأهالي أن تكون هذه المصالحة نموذجا يحتذى به في بقية المدن الليبية، وأن تسهم في تحقيق الاستقرار والسلام في جميع أنحاء البلاد.

3. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

خلال إحاطتها بمجلس الأمن: خوري تقدم خطة لتنشيط العملية السياسية

دعت القائمة بأعمال المبعوث الأممي لدى ليبيا "ستيفاني خوري"، إلى الإسراع من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي دائم، مؤكدة نيتها إنشاء لجنة استشارية محددة الزمن للتعامل مع القضايا الشائكة وتقديم خطة لعقد الانتخابات.

وأضافت خوري خلال إحاطتها في مجلس الأمن في 16 ديسمبر 2024، أن الهدف من اللجنة هو مشاركة الاستشارات وليس وضع القرارات، داعية القادة كافة للاتفاق فورًا بهدف تنظيم الإنفاق للعام المقبل ومنح بعثتها صلاحية الوصول لكافة مراكز الاحتجاز. وأوضحت ستيفاني خوري أن اللجنة الاستشارية ستشكل من الشخصيات الليبية المرموقة وخبراء بما يحترم كل التنوعات، مشيرة إلى أن أسباب النزاع القديم بقيت بلا حل، ومنعت وجود حوكمة دائمة تقوم على أساس العلاقات الواضحة بين الأفراد والدولة.

وأشارت خوري إلى أن الإطار الحالي نتاج جهود ليبية وما يزال موضع خلاف ولن يؤدي إلى انتخابات ناجحة بدون بعض التعديلات، مؤكدة أن الإجراءات الأحادية أدت إلى تآكل الكيانات الليبية، وأن أزمة المركزي الأخيرة كشفت عن جمود في العملية السياسية، حسب قولها.

وقالت المبعوثة الأممية، إن الوضع القائم الحالي في ليبيا استمر أطول من اللازم، لافتةً إلى أن الانقسام المستمر بشأن قيادة المجلس الأعلى يضر بقدرة تنفيذ المهام، وهو إشارة بأن الكيان الليبي يتفكك وليس هناك مشروع دائم للحوكمة. كما أشارت إلى أن جهود المصالحة تتضرر باستمرار بسبب الانقسام السياسي، والدائرة المفرغة من التنافس بين جهات مسلحة مختلفة على السيطرة والحصول على الموارد وهو ما يهدد الاستقرار.

كما اقترحت خوري خطة لإعادة تنشيط العملية السياسية من أجل تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، والتغلب على الجمود السياسي وتجاوز الوضع القائم وعقد الانتخابات وتجديد شرعية المؤسسات. وأوضحت خوري أن الخطة تقوم على أهداف ومبادئ منها: الوحدة والاستقرار على أرض الواقع، والحفاظ على الملكية الليبية من خلال الاستناد إلى الكيان الحالي، والتعامل مع الإنفاق في المؤسسات، مؤكدة أن نجاح العملية السياسية بتسيير الأمم المتحدة يعتمد على الإرادة السياسية، وامتناع الأطراف الليبية عن الإجراءات التي تفرق ولا توحد. وذكرت خوري أن الاعتقال التعسفي مستمر في البلاد رغم التقدم المحرَز في بعض المناطق، داعية السلطات الليبية لمنح البعثة الوصول لكافة مراكز الاحتجاز، مضيفة بأنه ينبغي أن يحاسب المسؤولون عن جرائم الاعتقال والاختطاف، وحثت الأطراف على حسن إدارة الهجرة في إطار القانون الدولي.

وخلال جلسة الأمن، قال المندوب الليبي الدائم في الأمم المتحدة " الطاهر السني "، إن مجلس الأمن مدين بالاعتذار للشعب الليبي بسبب وضعه الليبيين في حلقة مفرغة دون أي حلول.

وأضاف السني خلال كلمته، أن القاسم المشترك بين الأعضاء كافة هو إقرارهم بالجمود السياسي. وطالب السني مجلس الأمن باتخاذ موقف حازم أمام محاولة البعض توسيع الانقسام المؤسساتي عبر إجراءات أحادية، ومحاولة بعض الدول فرض إملاءات خارجية على الشعب الليبي. وتساءل السني في كلمته أمام مجلس الأمن عن مدى وجود نية حقيقية لدى المجلس لحل الأزمة في ليبيا، داعياً لتوفير الظروف المناسبة لاستكمال العملية الانتخابية والمسار السياسي.

كما دعا مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة "فاسيلي نيبينزيا"، الأمين العام "أنطونيو غوتيرش" إلى تقديم مرشح لشغل مكان المبعوث الأممي إلى ليبيا. وقال مندوب روسيا خلال كلمته في جلسة مجلس الأمن، إن فريق الأمم المتحدة في طرابلس ينبغي أن يعمل على إتاحة

الظروف من أجل وساطة أممية ودعم للعملية السياسية. وأضاف المندوب الروسي أنه يساورهم القلق حول تدخل مصارف غربية بشأن الأصول الليبية المجمدة.

من جهتها، قالت مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن، إن ليبيا بحاجة لعملية سياسية جديدة تنهي الوضع الحالي، محذرة من خطر الانقسام والعودة للعنف. وأضافت المندوبة أن الأمم المتحدة عبر بعثتها في ليبيا هي الطرف الدولي الأكثر أهلية لقيادة هذه العملية، معربةً عن دعم بلادها لمقترح خوري بشأن عقد مشاورات موازية في صيغة أكثر شمولاً.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، قد أصدر تقريرًا يغطي الفترة من 9 أغسطس إلى 4 ديسمبر الجاري، حث فيه القادة الليبيين على المشاركة البناءة في الحوار الذي تيسره الأمم المتحدة بهدف حل الخلافات وإجراء الانتخابات. وأكد غوتيريش في تقريره، أن الإجراءات الأحادية من شأنها أن تزيد من إضعاف وحدة ليبيا وسيادتها، وتعمق الجمود السياسي. وشدد الأمين العام على أن إجراء الانتخابات العامة يمثل ضرورة لاستعادة شرعية مؤسسات الدولة الرئيسية، معرباً عن قلقه بشأن الخلاف القائم بين مجلس النواب والمحكمة العليا حول البت في المسائل الدستورية، ومؤكداً على ضرورة الحفاظ على استقلالية القضاء. وأشار غوتيريش إلى أن النزاع الطويل الأمد داخل المجلس الأعلى للدولة يقوض وحدته، حاثًّا قادة المجلس وأعضاءه على إيجاد حل يتوافق مع الاتفاق السياسي.

وأخيراً، أكد غوتيريش أهمية مضاعفة اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) والأطراف الليبية المعنية جهودها لتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية، والمحافظة على وقف إطلاق النار.

وقد رحبت المكونات السياسية في ليبيا بمبادرة المبعوثة الأممية التي تهدف للدفع بالعملية السياسية في ليبيا. فعبر نائب المجلس الرئاسي " عبد الله اللافي"، عن دعم المجلس الكامل والمطلق لإطلاق عملية سياسية شاملة برعاية أممية في ليبيا. واعتبر اللافي أن هذه العملية تمثل مسارًا وطنيًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار، وتوحيد مؤسسات الدولة، والخروج من حالة الجمود السياسي.

من جهته رحب رئيس المجس الأعلى للدولة " خالد المشري "، بمبادرة خوري لحل الأزمة، مؤكدا على أهمية الملكية الليبية للعملية السياسية في البلاد. واعتبر المشري أن الانتخابات هي السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات الشعب الليبي بدعم من المجتمع الدولي في هذا المسعى، من خلال الدفع باتجاه توحيد مؤسسات الدولة وتهيئة الأوضاع في سبيل إنجاز هذا الاستحقاق الوطني. من جانبهم، عبر 4 أعضاء من مجلس النواب عن رفضهم لما جاءت به مبادرة المبعوثة الأممية، واصفين الخطوة بـ"العبث بالقضية الليبية"، وغير مسؤولة لإنهاء حالة الانسداد السياسي. وحمل بيان الأعضاء المسؤولية الكاملة للبعثة ومن خلفها المجتمع الدولي عن استمرار معاناة الشعب، وما يترتب عليه من تدهور للأوضاع السياسية والأمنية.

ورحبت سفارات دول فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بمبادرة ستيفاني خوري للدفع بالعملية السياسية في ليبيا. وأكدت سفارات الدول في بيان لها، دعمها وبقوة للجهود الشاملة الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي قادر على عكس مسار التفتت المؤسسي وتوحيد الحكومة والبلاد. وأبدت السفارات استعداد دولها لبذل كل ما في وسعهم لضمان نجاح هذه الجهود، مشجعين جميع الأطراف على المشاركة في العملية بحسن نية وبروح التسوية. ودعا البيان جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي مبادرات موازية وغير منسقة والتي قد تؤدي إلى تقويض جهود الأمم المتحدة.

السعيطي يعتبر نفسه رئيسا لديوان المحاسبة وشكشك يتمسك بمنصبه

أصدرت محكمة جنوب طرابلس الابتدائية أمرا ولائيا بوقف "خالد شكشك" عن أداء مهامه كرئيس لديوان المحاسبة، وذلك لـ " زوال الصفة عنه عملا بقرار مجلس النواب بشأن تعيين رئيس للديوان "، حسبما أعلنته إدارة القضايا في طرابلس.

ووجهت الإدارة في الأمر الصادر في 25 ديسمبر 2024، كافة الجهات المعنية وضع الأمر موضع التنفيذ، وعدم الاعتداد بأي قرارات صادرة عنه مع شمول الأمر بالنفاذ المعجل. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه الذي صدر فيه الأمر بالوقف، أفادت إدارة القضايا في طرابلس بوقف القرار إلى حين الفصل في الاستشكال، وذلك بعد تظلم وجه أمام الدائرة المدنية السادسة في محكمة استئناف طرابلس.

من جانبه، اعتبر وكيل الديوان " عطية الله عبد الكريم " نفسه رئيسا للديوان بالإنابة، مطالبا كافة الموظفين بعدم الاعتداد بأي قرارات صادرة عن خالد شكشك، مشيرا إلى الأمر الولائي الصادر عن محكمة جنوب طرابلس، ولوح باتخاذ الإجراءات التأديبية حيال أي مسؤول أو موظف يخالف. وتعليقا على ذلك، طالب شكشك مديري الإدارات العامة والمكاتب الفنية ومدراء الفروع بالتقيد حسب ما جاء في إفادة إدارة القضايا بخصوص إيقاف الأمر الولائي الصادر عن محكمة جنوب طرابلس، مع الاعتداد بالتعليمات الصادرة عن رئيس الديوان القانوني دون غيره، في إشارة لنفسه.

وقد أخطر خالد المشري المتنازع على رئاسة المجلس الأعلى للدولة مع محمد تكاله، خالد شكشك باستمراره في منصبه إلى حين التوافق مع مجلس النواب. وأشار المشري في خطاب موجه إلى شكشك، إلى المادة 15 من الاتفاق السياسي بشأن التشاور بين مجلسي النواب والدولة بهدف الوصول للتوافق حول شاغلي المناصب القيادية والوظائف السيادية.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عن " قلقها البالغ إزاء تفاقم الوضع المتعلق بديوان المحاسبة "، معتبرة أنه "يشكل تهديداً حرجاً لسلامة هذه المؤسسة السيادية". وقالت البعثة أنه لا بد من الحفاظ على استقلالية ديوان المحاسبة في عمله، باعتباره المؤسسة المكلفة بحماية الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة.

كما دعت الولايات المتحدة جميع الأطراف الليبية إلى احترام ولاية ديوان المحاسبة، معربة عن قلقها إزاء الضغوط التي تمارس على الديوان والمؤسسات التكنوقراطية الليبية الحيوية الأخرى.

حوار ليبي في بوزنيقة: اتفاق على تشكيل حكومة جديدة وإجراء الانتخابات

أنهى وفدا مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الليبي، جلسات الحوار، الذي أجري خلال يومي 18 و19 ديسمبر 2024، بمدينة بوزنيقة المغربية، بإعلان اتفاقهما على إنجاز الانتخابات وفق القوانين الانتخابية، وإعادة تشكيل السلطة التنفيذية في البلاد. وقد أكد الطرفان على ضرورة استمرار اللقاءات المشتركة لدعم التوافق الوطني، والحل السلمي للأزمة، وتوحيد المؤسسات السيادية المنقسمة.

وجاء في البيان الختامي للحوار، الذي تلاه عضو المجلس الأعلى للدولة "صلاح ميتو"، باسم المجلسين، أن المجلسين يؤكدان على ضرورة استمرار التواصل بين رئاسة المجلسين والأعضاء، واستمرار اللقاءات المشتركة لدعم التوافق الوطني والحل السلمي للأزمة، وتوحيد المؤسسات السيادية المنقسمة، وضمان الكفاءة والاستحقاق في إدارتها وبما يحقق أكبر قدر من الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

واتفق المجلسان على أن الحل في ليبيا وإنهاء المراحل الانتقالية واستعادة الاستقرار لابد أن يمر عبر العودة إلى الليبيين بانتخابات حرة ونزيهة، استنادا إلى قوانين (6 + 6) التي اعتمدتها المؤسسات الرسمية، وأكد عليها مجلس الأمن في قراراته. وأشار البيان الختامي إلى التوصل لاتفاق تم إعلانه، ومن خلاله الانطلاق في العمل المشترك بين المجلسين على معالجة مختلف الملفات عبر مسارات محددة، أهمها مسار الانتخابات وإعادة تشكيل السلطة

التنفيذية والاصلاح المؤسسي والمالي والمسار الأمني، إضافة الى ملف المصالحة الوطنية والتوزيع العادل للموارد والتنمية عبر حكم محلي فاعل.

من جهة أخرى، رحب المجلسان بالتعاون مع البعثة الأممية، والحرص على دعمها والعمل المشترك وفق اختصاص وصلاحيات كل من المجلسين والبعثة، من أجل حل الأزمة وتضمين خارطة بمواعيد محددة لحل الأزمة وصياغة موائمة تحقق التكامل بين خطتها والتوافق الدولي وتضمن المِلكية الليبية للعملية السياسية عبر مؤسساتها الرسمية، ووفق إطار قانوني سليم يؤسس على الإعلان الدستوري و الاتفاق السياسي وقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة.

كذلك تضمنت بنود الاتفاق بين المجلسين تشكيل لجنة عمل مشتركة بشأن الملف الأمني تتولى متابعة تنفيذ نتائج الاجتماع المشترك بين لجنتي الدفاع والأمن القومي بالمجلسين، الذي عقد في أغسطس الماضي، ومتابعة عمل لجنة (5+5) والعمل على إزالة العوائق والتحديات أمام استكمال مهامها. فضلا عن تقديم خطة عمل بالتنسيق مع الجهات المختصة بالأمن القومي بشأن استتباب الأمن وفرض سيادة الدولة، وأخرى لإعادة سيطرة الدولة على الحدود والموانئ والمعابر، ومناقشة ما تم من قبل (5+5) بشأن إخراج كافة القوى الأجنبية.

من جهة أخرى، انتهت نقاشات المجلسين إلى الاتفاق على تشكيل لجنة عمل مشتركة لاستكمال إعادة تكليف المناصب السيادية، تتولى إعادة النظر في معايير الترشح لتلك المناصب، ووضع آلية لتقديم طلبات الترشح وآليات الاختيار، تضمن التوافق المنصوص عليه في الاتفاق السياسي الليبي.

تجدر الإشارة إلى أنه سبق للمملكة المغربية، أن احتضنت سنة 2015 في مدينة الصخيرات سلسلة من جولات الحوار الليبي - الليبي، تحت رعاية الأمم المتحدة، أسفرت عن اتفاق الصخيرات الذي يشكل محطة تحول حاسمة في أفق تسوية الأزمة الليبية. وقد أدى هذا الاتفاق إلى تشكيل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، والتأسيس لآليات لتوحيد

مؤسسات الدولة، وتنظيم استحقاقات انتخابية بما يساهم في استكمال بناء مؤسسات دولة ليبيا وضمان وحدتها الوطنية وسيادتها الترابية.

وقد رحب كل من " خالد المشري " رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، و"عقيلة صالح" رئيس مجلس النواب، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلسين. المشري عبر عن دعمه الكامل للاتفاق الذي تم التوصل إليه في بوزنيقة، مشدداً على ضرورة دعم الاستقرار في ليبيا وتحديد آليات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أقرب الآجال.

من جهته، أكد عقيلة صالح ترحيبه بهذا الاتفاق، موضحًا أن المجلسين توافقا على تشكيل لجان مشتركة لعدد من الملفات الحيوية، بما في ذلك الحكم المحلي، الملف الأمني، والمناصب السيادية. وأضاف صالح أن ليبيا تحتاج إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب فرصة ممكنة، مشيرًا إلى أن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق إرادة الشعب الليبي.

انقسام بين أعضاء تأسيسية الدستور بشأن "المواد الخلافية"

يسود انقسام بين أعضاء في الهيئة التأسيسية للدستور، بشأن أولوية الاستفتاء على مواد المشروع الذي جرى إقراره قبل 7 سنوات، أو إعادة النظر فيما يعرف بـ " المواد الخلافية ". ويحظى الاستفتاء على الدستور بدعم الدبيبة الذي كرر في مناسبات عدّة دعمه هذا المسار، خصوصاً لدى لقائه مع أعضاء من الهيئة هذا الشهر، فيما عدّ منتقدوه هذا الاتجاه "محاولة للالتفاف" على محاولات خصومه في شرق ليبيا لتشكيل حكومة موحدة تقود البلاد لانتخابات رئاسية وتشريعية.

ففي كلمة بمناسبة ذكرى استقلال ليبيا منتصف هذا الشهر، دعا الدبيبة إلى اعتماد دستور ينهي المراحل الانتقالية، وينظم الحياة السياسية في البلاد، في مقابل إعلان رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" مؤخراً قبول ملفين إضافيين مستوفيين لنفس الشروط من المتقدمين للترشح لرئاسة هذه الحكومة.

في معسكر المؤيدين لتعديل مسودة الدستور، يقف عضو الهيئة صلاح بوخزام، الذي كشف عن سعيه وعدد من أعضاء كتلة فزان (إقليم جنوب ليبيا) لطرح المواد الدستورية الخلافية على الطاولة، داعماً وجهة نظره بالقول إن الهدف هو " وصول الليبيين إلى صيغة توافق كامل تضعهم على أبواب الاقتراع في ظل حالة رضا عام ".

ولا يرى عضو الهيئة الصديق الدرسي غضاضة من تعديل بعض المواد وحشد أكبر قدر ممكن من الأعضاء لدعم المشروع، لما يعتقده أنه سيزيد عدد الأصوات التي تنادي بدعم المشروع في الشارع الليبي.

ويشير الدرسي إلى إمكانية قانونية وإدارية لهذا التعديل. ووفق تصوره، فإن " حل الأزمة الليبية قد يكون بين يدي الهيئة التأسيسية إذا ما جمعت أمرها وتناسى أعضاؤها خلافاتهم".

إلى جانب أعضاء سبق أن وافقوا على مشروع الدستور، فإن من بين المقاطعين لجلسة التصويت عام 2017 من يرى ضرورة إعادة النظر في " بعض المواد الخلافية "، ومنهم عضو الهيئة ابتسام أبحيح، التي وصفت في تصريحات إعلامية مؤخراً، التصويت الذي جرى منذ 7 أعوام بأنه "كان معيباً ومخالفاً للائحة". في المقابل، تبرز أصوات داعية إلى الاستفتاء على مشروع الدستور الحالي، ومن بينهم الهادي بوحمرة عضو الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، الذي يرى أن " الإجماع على مواد الدستور مستحيل " بل ومدخل لتعقيد المسار الدستوري. ويبدي بوحمرة مخاوفه من أن كل تغيير في مواد الدستور قد يؤدي إلى استبدال المعارضة بمعارضة أخرى أقوى منها، محذراً من الدخول في " متاهات التعديل".

وإذ يتصور بوحمرة، أن هدف اجتماع أعضاء الهيئة الذي يجري التباحث بشأنه يجب أن يكون إزالة المعوقات الداخلية والخارجية التي تحول دون الاستفتاء، فإنه يؤيد إقرار مشروع دستور جاء بأغلبية على مستوى الهيئة التأسيسية إلى جانب كل منطقة انتخابية على حدة.

أما عضو الهيئة نادية عمران، فتستنكر الحديث عن مواد خلافية، قائلة إن الهيئة أقرت مشروع الدستور بنصاب يفوق ثلثي الأعضاء المقرر في الإعلان الدستوري، وعدت الحديث في هذا

الشأن مجرد تلاعب وإعلان وجود خلافات في مشروع الدستور من جانب الأجسام الانتقالية الموجودة، للاستمرار في المشهد فقط.

في هذه الأثناء، تبدو العقدة الرئيسة والمستمرة في مادتين خلافيتين بمشروع الدستور، تتعلقان بمنع ترشح مزدوجي الجنسية والعسكريين في الانتخابات الرئاسية. ولا يتوقف الخلاف عند نقطة شروط الترشح، إذ قوبل مشروع الدستور أيضاً برفض طيف من الأقليات، علماً بأن المجلس الأعلى للأمازيغ في ليبيا ذهب إلى التلويح بإجراءات أكثر تصعيداً في حال التعنت في الدعوة للاستفتاء من أي طرف كان، وذلك إثر لقاء الدبيبة ووفد الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور.

لكن عضو هيئة صياغة الدستور الهادي بوحمرة يرى أن مسودة الدستور تتماشى مع كافة المعايير الدولية المتعلقة باللغات والهويات المحلية، نافياً وجود أي تناقض بين مشروع الدستور والصكوك الدولية في هذا الشأن وطالب بالاحتكام إلى الاستفتاء لمعرفة الرأي الحقيقي للأمازيغ والعرب.

اعتماد نتائج الانتخابات البلدية بشكل نهائي مع حجب نتائج بلديتين

أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، اعتماد النتائج النهائية لانتخابات المجموعة الأولى من المجالس البلدية، وحجب نتائج بلديتي الشويرف ووادي زمزم. وفي 24 نوفمبر الماضي، أعلنت المفوضية نتائج الانتخابات في 58 بلدية، والإلغاء الجزئي للانتخابات في بلدية الشويرف، بسبب وجود خرق في أحد المراكز الانتخابية في الشويرف، يتمثل في التعدي على أصوات الناخبين في إحدى المحطات. وأوضح رئيس المفوضية "عماد السايح"، حينها، أن المفوضية تسلمت 92 طلبا للمراجعة، لافتا إلى استلام مركز العد والإحصاء 1550 استمارة نتائج، تطلبت مراجعتها العودة إلى صناديق الاقتراع. كما أرجع رئيس المفوضية سبب زيادة الأيام قبل إعلان النتائج إلى التدقيق في طلبات المراجعة وليس للكشف عن التزوير. وأفاد رئيس المفوضية

باستلام لجنة الشكاوى 38 اعتراضا وشكوى خارج صناديق الاقتراع، مؤكدا أنها لا تؤثر في نتائج الانتخابات. كما أعلن رئيس المفوضية، تحديد موعد انتخابات المجموعة الثانية من المجالس البلدية ليكون في 25 يناير المقبل.

وفي 31 ديسمبر، أصدر مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قرارات تشكيل المجالس البلدية المنتخبة، والمعتمدة وفق القرار رقم (151) لسنة 2024 .

وشملت القرارات عدد (56) بلدية متضمنة قائمة بأسماء عميد وأعضاء المجلس في كل بلدية من البلديات، بعد انتهاء عملية انتخاب عمداء البلديات التي أجريت خلال اليومين الماضيين بمقرات مكاتب الإدارة الانتخابية للبلديات المستهدفة.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2024:

- **من المؤشرات الإيجابية التي شهدتها ليبيا في هذه الفترة:**

1. إعلان ستيفاني خوري إنشاء لجنة استشارية محددة الزمن للتعامل مع القضايا الشائكة وتقديم خطة لعقد الانتخابات. ومن أجل هذا الهدف، اقترحت خوري خطة لإعادة تنشيط العملية السياسية تقوم على تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد رحبت سفارات دول فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بالمبادرة للدفع بالعملية السياسية في ليبيا. وهو مؤشر على توجه غربي يدفع نحو إنهاء الانقسام السياسي، بشرط ان يقود ذلك لإنهاء الوجود الروسي من ليبيا.
2. توقيع وفدي مجلسي النواب والأعلى للدولة اتفاق يقضي بإنجاز الانتخابات وفق القوانين الانتخابية، وإعادة تشكيل السلطة التنفيذية في البلاد.
3. إعلان المفوضية العليا للانتخابات، اعتماد النتائج النهائية لانتخابات المجموعة الأولى من المجالس البلدية، وإصدار قرارات تشكيل المجالس البلدية المنتخبة.

- **أما على مستوى المؤشرات السياسية السلبية، فشملت التالي:**

1- قرار مجلس النواب باستدعاء الحكومة المكلفة منه بكامل أعضائها للجلسة المقبلة، للمساءلة وتوضيح ما قامت به العام 2024، وما ستقوم به في العام 2025. فهو قرار وإن كان يبدو ظاهرياً إيجابياً نتيجة تقرير مبدأ المحاسبة والرقابة، إلا أن في جوهره أمرين سلبيين: الأول ترسيخ لفكرة الانقسام السياسي والحكومي في البلاد، الثاني أن قرار المساءلة هذا هو إجراء روتيني مع نهاية كل عام، لكن الأهم هو أن تتم مساءلة الحكومة خلال العام وليس نهايته عند الإخفاقات المتكررة، وأوضح مثال هو كارثة درنة، التي لم يقم البرلمان خلالها باستدعاء الحكومة برغم فشلها الكبير، ومعها ولدي حفتر صدام وبلقاسم، في مواجهة هذه الكارثة. وكأن البرلمان في هذه المناسبات يريد أن يرسل رسالة لحكومته بأنها ذراعه التنفيذي، وبالتالي فلا خوف من العقاب.

2- انقسام بين أعضاء في الهيئة التأسيسية للدستور، بشأن أولوية الاستفتاء على مواد المشروع الذي جرى إقراره قبل 7 سنوات، أو إعادة النظر فيما يعرف بـ"المواد الخلافية". ويحظى الاستفتاء على الدستور بدعم الدبيبة الذي كرر في مناسبات عدّة دعمه هذا المسار، خصوصاً لدى لقائه مع أعضاء من الهيئة هذا الشهر، فيما عدّ منتقدوه هذا الاتجاه محاولة للالتفاف على محاولات خصومه في شرق ليبيا لتشكيل حكومة موحدة تقود البلاد لانتخابات رئاسية وتشريعية.

3- حالة التوتر التي سادت في بني وليد، التي لا زال يدين سكانها بالولاء للقذافي، إثر منع الأجهزة الأمنية فعالية سياسية تدعو لطرد "المرتزقة والقوات والقواعد الأجنبية من البلاد"، وأعقب ذلك القبض على قيادات قبائلية ونشطاء، ما أدى إلى تسخين الأجواء بالمدينة التي أمضت ليلتها في حالة انتفاضة. ويلاحظ أن هذه الاحتجاجات ذات طبيعة سياسية مركزية، وليست جهوية أو مناطقية أو خدمية

أو فئوية؛ فمطالبها تتعلق بمعضلة النفوذ العسكري الأجنبي في ليبيا، وهي مطالب لا ترتبط ببني وليد أو مدينة بعينها وإنما كل ليبيا، شرقا وغربا وجنوبا، والتي تشهد حضورا عسكريا من العديد من الفواعل الأجنبية. وعلى عكس هذه الاحتجاجات، كانت هناك احتجاجات من نوع آخر، خدمية ومناطقية، حيث شهدت منطقة الكابوط في صبراتة احتجاجات، للمطالبة بحل أزمة شبكة الصرف الصحي، التي ارتدت على المنازل بعد الأمطار بالمدينة.

4- وسط اتهامات لحكومة الوحدة الوطنية، بعدم اتخاذ إجراءات استباقية للتعامل مع أزمة الأحوال الجوية، تسببت الأمطار الغزيرة في إغراق الشوارع ودخلت منازل المواطنين في توكره وأجدابيا وسرت وسبها وصبراتة، لتؤشر أمرين، الأول مدى تأثر ليبيا بمسألة التغير المناخي، الثاني مدى الفشل وعدم الاستعداد الحكومي للتعامل مع هذه التغيرات.

5- انتقال الانقسام المؤسساتي في البلاد لديوان المحاسبة، بعد إصدار محكمة جنوب طرابلس الابتدائية أمرا ولائيا بوقف خالد شكشك عن أداء مهامه كرئيس لديوان المحاسبة. ثم في نفس اليوم، أفادت إدارة القضايا في طرابلس بوقف القرار إلى حين الفصل في الاستشكال. من جانبه، اعتبر عطية عبد الكريم نفسه رئيسا للديوان بالإنابة، مطالبا كافة الموظفين بعدم الاعتداد بأي قرارات صادرة عن خالد شكشك. وبالتالي أصبح الانقسام المؤسساتي يشمل مجلس الدولة وديوان المحاسبة وهو تعميق لحالة الانقسام السياسي، وتعقيد أي محاولة لفك الجمود السياسي.

- أخيرا، على الرغم من وجود تطورات إيجابية كمبادرة خوري واتفاق بوزنيقة، وخطوات للأمام كإعلان النتيجة النهائية للمجالس البلدية المجموعة الأولى، إلا أن خبرة التجربة الليبية في السنوات الأخيرة تقول إن هذه الخطوات لا يمكن التعويل

عليها طالما ظلت ذات الأطراف بمصفوفة مصالحها الخاصة الضيقة هي المهيمنة على المشهد السياسي الليبي. كما أن توحيد البلاد على المستوى السياسي والعسكري، لابد أن يسبقه معالجة الانقسامات الفرعية، في مجلس الدولة وديوان المحاسبة، وتوحيد التشكيلات المسلحة في المنطقة الغربية حتى تكون موحدة أمام منافستها في الشرق أثناء التفاوض حول التوحيد على مستوى ليبيا ككل.

كما لابد من معالجة معضلة هيمنة أسرة حفتر على الشرق الليبي، عبر ضغط أممي وإقليمي ومحلي لتوسيع دائرة المشاركة في هيكل السلطة في شرق البلاد. معالجة هذه الهيمنة ضرورية قبل إنهاء عملية الانقسام وشرط ضروري له، لأن حفتر وأبناءه لن يقبلوا بأي صيغة للحل تقوض منظومة مصالحهم التي على الأرجح سيفقدونها أو جزء كبير منها مع أي عملية توحيدية للبلاد. وأكثر ما سيعقد عملية الحل، هي التطورات الجيوسياسية في الإقليم، بعد خسارة روسيا لحليفها الأسد، وما تلاه من جسر جوي عسكري بين قواعدها في سوريا وليبيا، وما يمكن أن تفرزه هذه التطورات من حرب جديدة بين الشرق والغرب. ما يحتم على الفرقاء الليبيين، عدم إعطاء فرصة للفاعلين الأجانب لتحقيق مصالحهم على حساب الدولة الليبية، بتبني سياسة الحياد الإيجابي.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

وفد حكومي من طرابلس يناقش في دمشق تعزيز العلاقات الثنائية

أعلنت حكومة الوحدة الوطنية، عن زيارة وفد حكومي تابع لها لسورية لتعزيز العلاقات الثنائية بين دمشق وطرابلس، لا سيما في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن. ووفقا لبيان للحكومة، فإن الوفد الذي وصل إلى سورية، في 28 ديسمبر 2024، ضم وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية "وليد اللافي" ووزير العمل "على العابد" ومدير الاستخبارات العسكرية اللواء "محمود حمزة"، وكان في استقبالهم قائد الإدارة السورية الجديدة " أحمد الشرع". وأوضح البيان أن الوفد نقل " تحيات رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة إلى القيادة والشعب السوري"، وأكد موقف الحكومة حيال دعمها الشعب السوري في حقوقه وحريته.

ومن جانبه، أكد اللافي أهمية التنسيق الأمني بين ليبيا وسورية لتفعيل العلاقات بين البلدين بشكل أكبر، مشيرا إلى عزم الجانبين على تنشيط العلاقات في عدة مجالات خلال الفترة المقبلة.

وحول أهمية زيارة الوفد الليبي إلى سورية، أوضح اللافي، خلال تصريحات لوسائل إعلام، أن تفعيل العلاقات بين البلدين " مهم لوجود تقاطعات إقليمية معروفة للجميع على الصعيدين الأمني والعسكري"، مشيرا إلى وجود ارتباط بين ما يحدث في سورية وليبيا " ما يتطلب قدرا كبيرا من التنسيق الأمني بين البلدين واستمرار الاتصال والتواصل من أجل ذلك". وأوضح اللافي أن السفارة الليبية موجودة في سورية، وحضر القائم بالأعمال فيها الاجتماع، وأن وجود سفير دائم هنا في دمشق سيكون قريباً.

ورغم مرور عدة أسابيع على التغيرات في سورية، لم يعلن مجلس النواب والحكومة المنبثقة منه في بنغازي عن أي موقف حيالها، غير أن المشير " خليفة حفتر " المرتبط بنظام بشار الأسد، أشار بشكل ضمني إلى موقفه الحذر من التغيرات في سورية.

وقال حفتر، في كلمة بمناسبة ذكرى الاستقلال الليبي، " نراقب المتغيرات الخطيرة التي تجتاح المنطقة ونحن على الجاهزية التامة لحماية المكتسبات والمقدرات، والحفاظ على ما تحقق من أمن واستقرار وسائرون في طريق البناء والإعمار ".

وكان رئيس مجلس النواب المستشار " عقيلة صالح "، قد التقى بالرئيس السوري السابق " بشار الأسد"، في فبراير 2023، رفقة عدد من رؤساء البرلمانات والوفود المشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي، وذلك للتأكيد على دعم سوريا والوقوف إلى جانب شعبها، بحسب بيان مجلس النواب الليبي حينها.

الباعور يلتقي مبعوث أوكراني وسفير قطر.. والحويج يؤكد على تصفير المشاكل

دعا وزير الخارجية الأوكراني " أندريه سيبيها "، وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية " الطاهر الباعور"، إلى زيارة العاصمة كييف. تلقى الباعور الدعوة خلال استقباله المبعوث الخاص لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا بوزارة الخارجية الأوكرانية "مكسيم صبح"، بمقر وزارة الخارجية في العاصمة طرابلس، في 17 ديسمبر 2024. ناقش اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وآلية تفعيل عمل اللجنة الليبية- الأوكرانية، بما في ذلك إجراء المشاورات السياسية بين الجانبين، وجرى التطرق إلى استئناف عمل السفارة الأوكرانية وممارسة أعمالها من العاصمة طرابلس في أقرب الآجال.

وفي 29 ديسمبر، بحث الباعور خلال لقائه مع السفير القطري لدى ليبيا "خالد الدوسري"، تفعيل اللجنة المشتركة الليبية - القطرية، والتباحث حول أوجه التعاون المشترك بين البلدين.

أما وزير الخارجية بالحكومة المكلفة من مجلس النواب "عبد الهادي الحويج"، فأكد على أهمية التكيف مع التغيرات السريعة على الصعيدين الإقليمي والدولي، مؤكدا نهج السياسة الخارجية لحكومته القائم على ما وصفها بـ " سياسة صفر مشاكل " مع دول الجوار.

جاء ذلك خلال اللقاء السنوي للعام 2024 لوزارة الخارجية برئاسة الحويج، وبحضور مكثف ضم مديري الإدارات والمكاتب والأقسام وموظفي الوزارة بمقر الوزارة ببنغازي. ونوه الحويج بموقف الوزارة الثابت في دعم وحدة أراضي السودان والعمل على وقف النزاع من خلال الحوار، مشيداً " بالموقف الإنساني " لقوات الشرق الليبي بقيادة حفتر وحكومة أسامة حماد في التعامل مع تدفق أكثر من 200 ألف نازح سوداني.

ونوه وزير الخارجية في حكومة حماد بافتتاح مكاتب شؤون قنصلية جديدة في طبرق، غات، والقبة، فضلاً عن إعادة تفعيل مكاتب سرت والكفرة، مع خطة لافتتاح مكتب في سبها قريباً، متطرقا إلى تطوير الكوادر البشرية عبر توطين معهد الدراسات الدبلوماسية في بنغازي، واستقبال دفعة جديدة من المتدربين ". وأشار عبد الهادي الحويج إلى أهمية تحديث مفهوم الدبلوماسية ليشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية، وتفعيل 481 اتفاقية دولية بالشراكة مع الوزارات المعنية، معلنا عن تنظيم "المؤتمر الأول للمغتربين الليبيين في بداية العام 2025 لتعزيز ارتباطهم بوطنهم".

2. السياسات والقرارات

اعتبرتها خطوة مهمة.. السفارة الأميركية تستأجر عقاراً في طرابلس

وقع القائم بأعمال السفير الأمريكي في ليبيا " جيرمي برنت "، عقد إيجار عقار لسفارة الولايات المتحدة الجديدة في طرابلس مع مصلحة أملاك الدولة، مؤكدا أنها خطوة مهمة لاستئناف العمليات الدبلوماسية الأمريكية في ليبيا بشكل كامل.

وقال برنت في تصريح نشرته السفارة الأميركية في ليبيا، في 20 ديسمبر 2024، " كان لي الشرف بتوقيع عقد إيجار عقار سيتيح الاستمرار في تطوير سفارة الولايات المتحدة الجديدة في طرابلس". وأضاف برنت أن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز شراكتها مع ليبيا والشعب الليبي في جميع أنحاء البلاد.

وفي يوليو الماضي، وافق مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية على تخصيص عقار ببلدية جنزور، مساحته 20 ألف متر مربع لصالح سفارة الولايات المتحدة لدى ليبيا.

ووفق نص القرار رقم 290 لسنة 2024، فإن حدود العقار الشمالية البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا طريق معبد، وشرقا وغربا الدولة الليبية. ووجه القرار مصلحتي أملاك الدولة والتسجيل العقاري باستكمال إجراءات التخصيص.

أفريكا إنتليجنس: توتر بين طرابلس وموسكو بعد اعتقال 3 روس

أفاد موقع أفريكا إنتليجنس الفرنسي، عن توتر بين حكومة الوحدة الوطنية وموسكو، بعد اعتقال ثلاثة روسيين في ليبيا. وقال الموقع في تقرير مفصل له، إن موسكو انزعجت من اعتقال عدد من الرعايا الروس من قبل قوات الأمن التابعة لحكومة الدبيبة في الأسابيع الأخيرة. وأوضح أنه في أوائل ديسمبر الجاري، اعتقل جهاز المخابرات الليبي برئاسة " حسين العايب "، روسيًّا يُزعم أنه جاء إلى طرابلس في رحلة سياحية مع عدد من الأشخاص الآخرين، وقد اتُهم بخرق الأمن القومي.

وفي أعقاب اعتقاله، اعتُقل مواطنان روسيان آخران في منطقة الشويرف في جنوب غرب ليبيا، بحسب الموقع، ويعتقد أن الروسيين اللذين اتُهما بالحفاظ على روابط مع " مجموعات أجنبية مسلحة " وصلا إلى ليبيا عبر مطار بنينا الدولي في بنغازي. وهناك، يجري تسليم التأشيرات من قبل هيئة الاستثمار العسكري دون أي تدخل من جانب السلطات في طرابلس.

ولم تتواصل وزارة الخارجية الروسية بشكل مباشر بشأن الاعتقالات، ولكنها أرسلت مذكرة عبر السفارة الروسية في ليبيا في 12 ديسمبر، تنصح مواطنيها بعدم السفر إلى ليبيا، وهو ما أثار استياء وزارة الخارجية في حكومة الدبيبة، التي ردت على الفور، مطالبة نظيرتها الروسية بتوضيح عاجل لأسباب هذا التحذير وحثت على الاحترام المتبادل والشفافية. وجرى تنسيق الاعتقالات من قبل مكتب النائب العام وجهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.

وأوضح الموقع أنه منذ بداية العام 2024، تحاول روسيا تحسين علاقاتها مع الحكومة في طرابلس. وكان سفيرها " حيدر أغانين "، مشغولاً بشكل خاص، فقد عزز طاقمه في فندق راديسون بلو المهاري في طرابلس، حيث انضم إليه الملحق العسكري العقيد جولوفانوف أليكسي فاليريفيتش.

ووفقًا للتقرير، تعيد الاشتباكات الأخيرة إلى الأذهان الأزمة التي أثارها اعتقال مكسيم شوغالي ومترجمة سامر سويفان في العام 2019، واتُّهِما بمحاولة التأثير على الانتخابات الليبية واحتُجزا في سجن معيتيقة شرقي طرابلس، وكلاهما ينتميان إلى هيئة نفوذ الكرملين مؤسسة حماية القيم الوطنية، ونجحت موسكو في إطلاقهما بعد عام.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2024:

- انعكس الانقسام السياسي والحكومي على سياسة حكومتي الشرق والغرب الخارجية؛ فبحكم اصطفافاهم الإقليمي وتوجهاتهم الفكرية، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية دعمها لسقوط الأسد، واعترافها بالسلطة الجديدة، ولذلك سارعت لإرسال وفد حكومي لسوريا لتعزيز العلاقات الثنائية بين دمشق وطرابلس، ضم وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية ووزير العمل ومدير الاستخبارات العسكرية، والتقوا هناك بقائد الإدارة السورية الجديدة.

أما في الشرق، فلم تبد حكومة حماد أي رد فعل تجاه التطورات في سوريا، ومن المعلوم أن الشرق في انحيازه أقرب لنظام بشار الأسد. ولذلك، أشار خليفة حفتر

بشكل ضمني إلى موقفه الحذر من التغيرات في سوريا، أما عقيلة صالح فلا يمكن إغفال في هذا السياق زيارته صحبة اتحاد البرلمانات العربية لدمشق ولقاءه بشار الأسد في فبراير 2023.

- توقيع القائم بأعمال السفير الأمريكي عقد إيجار عقار لسفارة الولايات المتحدة الجديدة في طرابلس، مؤكدا أنها خطوة مهمة لاستئناف العمليات الدبلوماسية الأمريكية في ليبيا بشكل كامل، هي إشارة للمرحلة القادمة التي ستشهد انخراط أكبر للدبلوماسية الأمريكية، في ظل تصاعد التنافس الدولي مع روسيا حول ليبيا. أما التوتر بين طرابلس وموسكو على وقع اعتقال ثلاثة روسيين في ليبيا، فهي أولاً، إشارة لمدى التباعد بين الطرفين، وأن الجهود التي قادتها روسيا لإصلاح علاقاتها مع الغرب الليبي لم تكن فاعلة. وثانياً تعبير عن حالة اشتداد حدة الصراع الدولي على ليبيا في الفترة المقبلة، وذلك بعد خسارة روسيا حليفها الأسد، خاصة وأن تهمة القبض على الثلاثة هي الإضرار بالأمن القومي، وليس لأسباب جنائية.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

عبد الحميد البكوش.. رئيس وزراء ليبيا في العهد الملكي

عبد الحميد البكوش، سياسي ودبلوماسي ليبي، تولى رئاسة الوزراء في ليبيا، كما شغل عدة مناصب وزارية خلال مسيرته السياسية. ولد البكوش في10 أغسطس 1933، في تاجوراء، ليبيا، وتخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام 1959، حيث حصل على ليسانس القانون والدبلوم في القانون الدولي. وكان البكوش أديبًا وشاعرا ومحاميًا وقاضيًا، وعضوًا في مجلس النواب. تولى عبد

الحميد البكوش وزارة العدل في عدة فترات، من يناير 1964 حتى مارس 1964، ومن أكتوبر 1964 حتى أكتوبر 1965، ومن أبريل 1967 حتى سبتمبر 1968. خلال هذه الفترات، تولى المهمة في فترات انتقالية الشيخ عبد الرحمن القلهود والشيخ أبو بكر نعامة.

تولى البكوش رئاسة الوزراء في ليبيا من 25 أكتوبر 1967 إلى 4 سبتمبر 1968. وكانت حكومته معروفة بالتركيز على تعزيز الهوية الليبية دون التعصب أو العزلة، ودون استهداف الفكر المغاير. أثناء توليه رئاسة الوزراء، حققت حكومة الآتي:

- في عام 1968، أنشأت ليبيا مع السعودية والكويت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) لتنسيق الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق بين الدول الثلاث.
- في يوليو 1968، وقعت ليبيا على معاهدة عدم الانتشار النووي.
- ركزت الحكومة على إحياء الشخصية الليبية مع الحفاظ على الانفتاح والتفاعل مع الأفكار الأخرى.

توفي عبد الحميد البكوش في 2 مايو 2007 في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، عن عمر يناهز 73 سنة.

2. مقال العدد

بوتين يبحث عن موطئ قدم بديل.. فاطمة ياسين

كانت خسارة إيران بسقوط بشار الأسد فادحةً، فقد قُطعت ذراعها التي شكلت شريان حياة لحزب الله في لبنان، وانعكست خسارتها في محاولات الاتصال بالقادة الجدد، بعد أن تلقت ما يبدو أنه صد قاطع منهم، فتغيّرت تصريحاتها، وبدأت مفاعيل فشلها تظهر بوضوح.

خسرت روسيا أيضاً، رغم أنها كانت تتوقع هذا السقوط، وحاولت الخروج بماء الوجه من خلال الحديث مع تركيا، وسارعت إلى لملمة قواتها المبعثرة في التراب السوري، وجمعها في

قاعدتيها الكبيرتين في حميميم وطرطوس استعداداً لهجرة تبدو واسعةً، تتطلب نقل كمية المعدات والذخائر المكدسة، مع وجود عدد كبير من الطائرات في حميميم، القاعدة التي استوطنتها روسيا في العام 2015. حينها، بنت على عجل مدرجاً آخر يُستخدم لطائرات الإمداد الضخمة، عملت مورداً للعتاد بشكل رئيس بين موسكو واللاذقية، الأمر الذي جعل الأسد يبقى في كرسيه نحو عشرة أعوام أخرى. ولم تقتصر مساعدات روسيا على تمويل جهاز عسكري ضخم أبقى سير المعركة لصالح النظام، ولكنها جندت جيشاً دبلوماسياً نجح في إعادة استيعاب النظام إقليمياً بشكل كبير. وفي ليلة السقوط، أتى استسلام روسيا أسرع من استسلام بشار، فوقفت متفرجةً حين كانت بقايا النظام تتراجع من مدينة إلى أخرى. وبعد أن وصلت طلائع الثوّار إلى دمشق، انكمشت روسيا في قاعدتيها.

كان أداء روسيا واضحاً في الميدان السوري، ولكن فلاديمير بوتين انتظر عشرة أيام حتى مؤتمره الصحافي السنوي، الذي قال فيه إن روسيا " لم تخسر" (!)، وعلى طريقة الأنظمة التي تجيد هندسة خسارتها، قال إنه فاز في الحرب هناك، وإنه كان موجوداً في الأصل لمحاربة الإرهاب، والسلطة الجديدة غير إرهابية، وبالتالي فقد انتصر.

بغض النظر عن طرافة هذا التبرير، فشلت روسيا في إبقاء نظام الأسد، ورغم توسلات الأسد، الذي كان في روسيا عندما كانت معارك حلب في بدايتها، لم يحظ بمقابلة بوتين، أو أنه التقاه وقتاً قصيراً، وعندما طلب العون من وزير الخارجية سيرغي لافروف، رد الأخير بأنهم مشغولون في أوكرانيا.

تدل هذه النتيجة على الخواء العسكري لروسيا، بفشلها في الاستمرار بالدفاع عن النظام، وعدم قدرتها على الاستمرار في جبهتَين في الوقت نفسه، ففضلت الانسحاب من أحداهما، وكان لافتاً قول بوتين إن عدد المهاجمين لم يتعدَّ 400 مقاتل، في معرض انتقاده جيش الأسد. ولكن هذا الانتقاد يمكن أن يوجه له شخصياً، فقد عجز طيرانه عن مواجهة العدد القليل الذي ذكره.

ذهبت جهود جميع المشاركين الروس في هذه الحرب أدراج الرياح، وتقدر بعض المصادر أن عددهم تجاوز مليون مشارك، ناهيك عن مليارات الروبلات الروسية التي سُفحت لينتهي الأمر بهذا الشكل المُخزي، وتتعدّى الخسارة روسيا لتصل إلى شخص بوتين نفسه الذي كان يقف وراء الحرب في سورية، وظهر مرات عديدة إلى جانب الأسد داعماً ومشجعاً، وذهب بعيداً بظهوره في قاعدة حميميم مع جنود الأسد وضباطه، ومع طياريه في القاعدة الجوية. يمكن أن تؤثر هذه النهاية في صورة الزعيم التي يجتهد الإعلام الرسمي الروسي في رسمها لتكون زاهيةً، لكنّها في الوقع، ستبدو باهتةً بعد هذه الهزيمة الواضحة. من الممكن أن يؤثّر موقف بوتين، الذي اتخذه خلال العقد الماضي، على العلاقات الروسية طويلة الأمد مع سوريا، رغم مجاملات دبلوماسية تابعناها بين المسؤولين الروس والسوريين الجدد، وتجد روسيا نفسها اليوم مهددةً بخروج نهائي من شرق المتوسط من دون أن يفقد بوتين الأمل بالوجود عند شاطئ هذا البحر، ويعقد عزماً على التوجه إلى ليبيا، وهي بلد ممزق طحنتها حرب السنوات الماضية، وهذه البيئة التي يحب بوتين أن يعيش فيها، وقد اكتسب خبرةً من وجوده في سورية، التي استدعاه حاكمها عندما دبت الفوضى فيها، وحين هرب بشار الأسد لفظته سورية، وبدأت بمحاولات العودة إلى حالة الدولة الحقيقية.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd